جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

الميدان: العلوم الإنسانية

الفرع: التاريخ

تخصص: تاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط

رقم تسلسل المذكرة:

إعداد الطالبتين:

سارة قيدوم

شيماء محبوب

يوم: 2022/06/27م

الجباية في عهدي المرابطين والموحدين (447هـ- 668هـ)

-دراسة مقارنة-

لجنة المناقشة:

علي بلدي	أ.مس. أ	بسكرة	رئيسا
مبروك بن مسعود	أ.مح. أ	بسكرة	مقررا
علي عيادة	أ. مح. ب	بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021– 2022م.

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

(سورة التوبة الآية: 103)

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات والشكر له على النعم التي أكرمنا بها.

نتقدم بجزيل الشكر إلى كل الأسرة الجامعية، ونخص بالشكر والعرفان الأستاذ المشرف على مذكرة تخرجنا الدكتور "مبروك بن مسعود" الذي لم يتوان للحظة عن تقديمه يد العون والمساندة لإتمام هذا البحث.

كما نتقدم بالشكر إلى كل من دعمنا ووجهنا وأفادنا ولو بكلمة طيبة من العائلة والأصدقاء.

شكرا

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى عائلتي كياني إلى الذي صبرا على تربيتي وربياني على العفة والأخلاق الحسنة أبي "قيدوم رابح" حفظه الله وأطال في عمره، فقد ساندني طوال مشواري الدراسي وإلى ينبوع الحنان التي حملتني في رحمها وفرحت عند قدومي للدنيا أمي "فضيلة بن نبري" حفظها.

وإلى شعاع وعالم حياتي ووفاقي إخوتي(محمد، نبيل، مراد، أسامة) وأخواتي (منيرة وزوجها الهادي) وأولادها (محمد، ماريا، عبد الرحمن ياسر) وإلى (سعيدة وزوجها ابراهيم)، وإلى زوجة أخي (صباح) وأولادها (سيرين سر الهدى، ألاء الرحمن وكوثر) ولا أنسى إخوتي من الأب (جمال، صلاح ،مسعودة، عربية)، وكذلك خالاتي وأخوالي جميعا، أعمامي وعماتي جميعا، وإلى جميع صديقاتي بكل الأسماء.

ولا أنسى جدتي "فاطمة الزهراء" التي فارقتنا في الفاتح من شهر رمضان 1443هـ (الثاني من شهر أفريل2022م) رحمها الله.

سارة قيدوم

أهـــــدي ثمـــرة جهـــدي...

إلـــى اللذين غمراني بمحبتهما ورعايتهما، ورسما لي بدعائهما سبل العلم والتحصيل، ومسالك النجاح في الشدائد، إلى والدي الكريمين" عيسى" و"فاطمة قحموص ـ رحمها الله ـ" مع أسمى آيات البر والتوقير.

إلـــى إخوتي (سميرة، حنان، محمد، يوسف، بلال، ياسر، سندس، دعاء، أيوب)، وزوجة أبي "حدة مبارك"، نبع المحبة ومعيني الدعم والتشجيع.

إلى صديقات وزميلات الدراسة.

إلـــى كل من علموني أناروا دربي طيلة مشواري الدراسي، أهدي عملي.

شيمـــــاء

المحتويات	الصفحة
الفهرس	
مقدمة	**أ – ه**
مدخل تمهيدي: مصطلحات ومفاهيم	
أولا: مفهوم الجباية	7
1-لغة	7
2-اصطلاحا.	7
ثانيا: مصادر الجباية في الإسلام.	7
1-الزكاة	7
2-الجزية	8
3-الخراج	9
4-الغنيمة	10
5-الفيء	10
الفصل الأول: النظام الجبائي في دولة المرابطين	
أولا: مصادر الجباية لدولة المرابطين وآلية تحصيلها	13
1ـــــ الضرائب الشرعية عند المرابطين	13
أ ـــــ الزكاة	13
ب ـــــ الجزية	14
جـــ- الخراج	15
د ـــــ الغنيمة	17
هـــ ـــــ الفيء	18
2ـــــ الضرائب غير الشرعية عند المرابطين	19
أ ـــــ ضريبة العشور	19
ب ـــــ المعونة	20
جـــ ـــــ القبالات	20
د ـــــ ضريبة التعتيب أو التعطيب	22
3ـــــ آلية تحصيل الجباية عند المرابطين	22
ثانيا: الإصلاح الجبائي في دولة المرابطين	23
ثالثا: انعكاسات النظام الجبائي على الدولة المرابطية.	26

1- سياسيا وعسكريا	26
2- اقتصاديا	27
3- اجتماعيا	28
4- ثقافيا	29
الفصل الثاني: النظام الجبائي في دولة الموحدين	
أولا: مصادر الجباية لدولة الموحدين وآلية تحصيلها.	31
1-الضرائب الشرعية عند الموحدين	31
أ ـــــ الزكاة	31
ب ـــــ الجزية	31
جـ- الخراج	32
د ـــــ الغنيمة	33
2- الضرائب غير الشرعية عند الموحدين	34
أ ـــــ الإتاوى	34
ب ـــــ المصادرات	35
جـ ـــــ المكوس	35
3ـــــ آلية تحصيل الجباية عند الموحدين	36
ثانيا: الإصلاح الجبائي في دولة الموحدين	37
ثالثا :انعكاسات النظام الجبائي على الدولة الموحدية	39
1- سياسيا وعسكريا	40
2- اقتصاديا	40
3- اجتماعيا	42
4- ثقافيا	42
الفصل الثالث: مقارنة النظام الجبائي في دولتي المرابطين والموحدين	
أولا ـ أوجه التشابه	45
ثانيا-أوجه الاختلاف	51
الخاتمة	54
الملاحق	56
قائمة المصادر والمراجع	63

مـــقـــــدمـــة

شهد المغرب الإسلامي قيام العديد من الدول، من بينها دولتي المرابطين والموحدين، وكل منهما أرادت بسط نفوذها وسلطانها وتحقيق غايتها، وإدارة شؤون مجتمعها، واستجابة لمتطلباته. ولا يمكن لأية دولة أن تقوم بدورها والاستجابة للمتطلبات، إلا بوجود موارد مالية ثابتة، ودورية تركن إليها لتلبي حاجتها، وتؤمن متطلبات مجتمعها. فقد عمل الإسلام على تحقيقها وتقديم الخدمات العامة التي تستوجبها الحياة، وذلك بتطبيق نظام جبائي محكم، وفرض ضرائب لتمويل بيت المال، حيث اقتصرت الجباية في زمن الرسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ على الزكاة والجزية والغنائم، ومع اتساع بلاد المسلمين في عصر الخلافة الراشدة فرض الخراج "ضريبة الأرض الزراعية"، وبعد انتقال الحكم للأمويين، ثم العباسيين فرضت الضرائب الجديدة على الرعية، فأثقلت كاهلهم، وبحكم أن المغرب الإسلامي خضع لحكم الدول الإسلامية التي تأسست به مثل دولتي المرابطين والموحدين، فقد اتبعتا نظام الجباية المعمول به لدى المسلمين. وفي هذا الإطار جاءت دراستنا بعنوان " **الجباية في عهدي المرابطين والموحدين (447هـ-668هـ)**".

ــ أسباب اختيار الموضوع:

جاء اختيارنا للموضوع وفقا لدوافع ذاتية، وأخرى موضوعية:

ــ أسباب ذاتية:

ميولنا ورغبتنا في دراسة المواضيع الاقتصادية للدول الإسلامية، خاصة تلك التي قامت على تجربة فقهية مثل: دولتي المرابطين والدولة الموحدين.

أسباب موضوعية:

أردنا توضيح النظام الجبائي لكل من الدولتين، وتبيان أثره عليهما، ومقارنة وتحليل أوجه التشابه والاختلاف لكل من الدولتين.

أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية هذا البحث في كونه ساعدنا إلى حد كبير على فهم النظام الجبائي الذي كان قائما في الدولتين المرابطية والموحدية، حيث تعتبر الجباية عصب الدولة، ولا يمكن الاستغناء عنها، لأنها مورد مالي هام، يوفر مداخيل النفقات العامة لرعية الدولتين.

الهدف:

أما بالنسبة للهدف من خلال بحثنا، هو إعطاء نظرة شاملة ومتكاملة عن النظام الجبائي لدى الدولتين، وتوضيح مصادر الجباية المتنوعة عندهما، وتبيان أوجه الاختلاف والتشابه في النظام الجبائي للمرابطين والموحدين، وتوضيح الأثر الإيجابي والسلبي للجباية في كل منهما.

ــ الإشكالية:

ولدراسة الموضوع تطلب منا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الواقع العام في الدولتين المرابطية والموحدية على النظام الجبائي؟

الأسئلة الفرعية:

تندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية، وهي:

- ✓ ــ ما هي الجباية؟، وما مصادرها في الإسلام؟
- ✓ ــ فيمَ تمثلت مصادر الجباية في كل من دولتي المرابطين والموحدين؟
- ✓ ــ ما هي آلية تحصيل الجباية لدى الدولتين؟
- ✓ ــ ما دور الجباية في ازدهار وتطور كلا الدولتين؟
- ✓ ــ كيف كانت الإجراءات الإصلاحية في النظام الجبائي لدى الدولتين؟
- ✓ ــ فيمَ تمثلت أوجه التشابه والاختلاف في تطبيق النظام الجبائي في دولتي المرابطين والموحدين؟

خطة الدراسة:

وقد اعتمدنا في بحثنا هذا على خطة منهجية شملت مقدمة ومدخلا مفاهيميا وثلاثة فصول وخاتمة، بالإضافة إلى الملاحق التي لها صلة بموضوع الدراسة.

مدخل تمهيدي: بعنوان: مصطلحات ومفاهيم الجباية، وقد تضمن جزأين، الأول بعنوان مفهوم الجباية، قمنا بتعريفها لغة واصطلاحا، أما الجزء الثاني عددنا فيه مصادر الجباية في الإسلام مع تعريفها.

الفصل الأول: خصصناه للنظام الجبائي لدولة المرابطين، فقد تطرقنا في الجزء الأول إلى مصادر الجباية لهذه الدولة ومع آلية تحصيلها، ثم الإصلاح الجبائي لدى المرابطين وفي الجزء الثاني، أما الجزء الأخير تناولنا فيه انعكاسات النظام الجبائي على الدولة المرابطية.

الفصل الثاني: خصصناه للنظام الجبائي لدولة الموحدين، تعرضنا في الجزء الأول على مصادر الجباية لهذه الدولة ومع آلية تحصيلها، أما الجزء الثاني أدرجنا فيه الإصلاح الجبائي لدى الموحدين، وفي الجزء الثالث تطرقنا لانعكاسات النظام الجبائي على السلطة والمجتمع.

الفصل الثالث : والأخير تحت عنوان مقارنة النظام الجبائي في الدولتين المرابطية والموحدية، أبرزنا فيه أوجه التشابه في الجزء الأول ، وأوجه الاختلاف في الجزء الثاني.

الخاتمة: وفي الأخير ختمنا بحثنا بحوصلة من الاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث.

وتأتي قائمة الملاحق لما فيها من محتوى يخدم بحثنا.

المنهج :

اعتمدنا في بحثنا هذا على:

ـــــ المنهج التاريخي الوصفي: القائم على جمع المادة التاريخية التي تخدم موضوع البحث، والذي يسعى إلي التعرف على النظام الجبائي لكل من الدولتين وأيضا التعرف على مصادر الجباية لهما ووصف الإصلاحات التي قام بها أمراء الدولة المرابطية وخلفاء الدولة الموحدية.

ـــــ المنهج التحليلي: القائم على الاستنتاج والاستقراء، وذلك بتركيب المعطيات التاريخية التي تسلط الضوء على النظام الجبائي للدولتين واستخلاص مدى تأثيريه على واقع المجتمع في الدولة المرابطية والدولة الموحدية.

ـــــ المنهج المقارن: الذي هو أساس بحثنا في هذا الموضوع، وذلك من خلال توضيح أوجه التشابه والاختلاف بين النظام الجبائى الذي كان قائما في كلتا الدولتين.

أهم المصادر والمراجع:

المصادر:

-الأنيس المرطب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، لـــ: ابن أبي زرع، نقل لنا أخبار أمراء الدولة المرابطية، والسياسة التي اتبعوها في الحكم.

-الحلل الموشيه في ذكر الأخبار المراكشية، لـــ: مؤلف مجهول أندلسي من أهل القرن الثامن الهجري، حققه الدكتور سهير زكار، والأستاذ عبد القادر زمام، ورد فيه بعض الأحداث التاريخية في الدولة المرابطية، التي تتعلق بالجباية والضرائب المفروضة في دولة المرابطين.

- المن بالإمامة تاريخ بلاد المغرب والأندلس في عهد الموحدين، لـــ: عبد الملك بن صاحب الصلاة، حققه الدكتور عبد الهادي التازي، يعتبر هذا المصدر من أهم المصادر التي تطرقت لتاريخ الدولة الموحدية، بشكل عام، وقد استفدنا منه في معرفة مصادر الجباية التي فرضتها الدولة، وذكر فيه إحصائيات الغنائم.

المراجع:

- الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس عصر المرابطين والموحدين، لـــ: حسن علي حسن، مرجع شامل ، تطرق فيه مؤلفه لجميع نواحي الحضارة في الدولتين، منها سياستهم المالية.

- النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس هجري، لـــ: عز الدين أحمد موسى، تطرق فيه مؤلفه إلى الحياة الاقتصادية في الدولتين، وذكر السياسة الجبائية في الدولتين.

- النظم والمعاملات المالية في المغرب عصر دولة الموحدين (563-668هـــ/1130-1629م)، لـــ: صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي، ذكر حياة الموحدين الاقتصادية بالتفصيل، ومنها الجباية لأنها عصب اقتصاد الدولة.

- الضرائب في المغرب الإسلامي حتى سقوط الموحدين، للكاتب أحسن بولعسل، بالإضافة إلى النظام الجبائي المالي عند المرابطين والموحدين، دراسة تحليلية للقبالات ببلاد المغرب والأندلس، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، لـــ:عبد القادر طويلب.

الصعوبات:

من أبرز الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث:

ـــــــ التأخر في بدء عملية البحث، وصعوبة الوصول إلى بعض المصادر والمراجع، أو وقلة الدراسات المفصلة حول موضوع البحث.

ـــــــ أغلب المصادر والمراجع اهتمت بالجانب السياسي والعسكري، ولم تفصل كثيرا في الجانب الاقتصادي.

ـــــــ تضارب بعض المعلومات، منها موضوع الجزية عند الموحدين، بعض المصادر تؤكد أنهم لم يعهدوا لأحد بذمة، وأخرى تشير لوجودها عندهم، دون ذكر الخليفة الذي فرضها، أو تحديد مقدارها.

مدخل تمهيدي: مصطلحات ومفاهيم.

أولا: مفهوم الجباية.

ثانيا: مصادر الجباية في الإسلام.

أولا: مفهوم الجباية

1ـــــ لغة:

الجباية من الاجتباء على وزن افتعال، مشتق من جَابَ وجمعها جُباة[1]، ويعرفها ياقوت الحموي في قوله:‹‹... من جبيت الشيء إذا جمعته من جهات متفرقة، ويوم الجباية من أيام العرب، ولا أدري أهو اسم موضع، أو سمي بجباية كانت فيه... ››[2]. كما ذكر لفظ الجباية في القرآن الكريم، في قول الله –عز وجل –: "وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِن رُّسُلِهِ مَن يَشَاءُ"[3]، يجتبي بمعنى يختار[4].

2ـــــ اصطلاحا:

يعرفها ابن منظور على أنها استخراج الأموال من مضانّها أي مواردها[5]، ويرى ابن خلدون، الجباية هي الأموال التي تجمعها الدولة من رعيتها، ففي بادئ أمرها تقتصر على المغارم الشرعية من صدقات، والخراج والجزية، وفي آخرها تكثر الجباية، وينغمس أهل الدولة في النعيم والترف، فينتشر الفساد[6].

قال الله تعالى: "وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِن رُّسُلِهِ مَن يَشَاءُ"[7].

ثانيا: مصادر الجباية في الإسلام.

1 ــ الزكاة:

أــ لغة:

أصل الزكاة في اللغة الطهارة، والبركة، والمدح، والنماء[8]، وجمعها زكوات[9]، ورد لفظ الزكاة في القرآن في عدة آيات منها قول الله تعالى: "فَأَرَدْنَا أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا"[10]،

---

[1] رينهارت دوزي: تكملة المعاجم العربية، 1980م، ترجمة: محمد سليم النعيمي، دار الرشيد للنشر، العراق، ص142.

[2] معجم البلدان، الجزء1، 1988م، دار صادر ، بيروت، لبنان، ص100.

[3] سورة آل عمران الآية 179.

[4] جلال الدين محمد بن أحمد المحلي، وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تفسير الجلالين، د ت، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ص103.

[5] ابن منظور: لسان العرب، الجزء 1، تحقيق : عبد الله علي كبير، وآخرون، دار المعارف، القاهرة، مصر، ص541.

[6] مقدمة ابن خلدون، جزء1، 2001م، تحقيق: خليل شحادة، سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص344.

[7] آل عمران: الآية 179.

[8] ابن منظور: المصدر نفسه، الجزء 3، ص1849م.

[9] محمد رواس قلعدي: معجم لغة الفقهاء،1996م، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص208.

[10] سورة الكهف: الآية 81.

وقال أيضا: "وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ"[1].

ب- اصطلاحا:

وفي الاصطلاح تعرف الزكاة على أنها التعبد لله بإخراج جزء واجب شرعا في مال معين، لطائفة أو جهة مخصوصة[2]، في زمن مخصوص، والمال المخصوص هو النصاب المقدر شرعا، والطائفة المخصوصة هي مستحقو الزكاة، وهم ثمان فئات كما ذكرهم الله ــ عز وجل، في قوله: "إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ"[3]، والوقت المخصوص هو تمام الحول في الماشية والنقود، وعروض البيع، وعند نضج الحبوب ، وعند بدء صلاح الثمرة التي تجب فيها الزكاة، أي تكون قابلة للأكل[4].

2 -الجزية:

أ- لغة:

مشتقة من فعلة الجزاء[5]، وجمعها الجزى مثل لحى[6]، ومنه الجزية لأنها تجزى من الذمي[7]*، أي جزت عن قتله[8].

---

[1] سورة النور:الآية 21.

[2] سعيد بن علي بن وهف القحطاني: الزكاة في الإسلام في ضوء الكتاب والسنة، طبعة3، 2010م، القصب، السعودية، ص ص7،8.

[3] سورة التوبة : الآية 60.

[4] وهاب نعمون، ساسية عناني: مداخلة بعنوان: دور الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة، في الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، الجزائر 03 و04 ديسمبر 2021م، ص203.

[5] ابن منظور: المصدر السابق، الجزء 1، ص621.

[6] الرازي: مختار الصحاح، 1986م، إخراج: دائرة المعاجم في مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ص44.

[7] المطرزي: المغرب في ترتيب المعرب، 1979م، تحقيق: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، الناشر مكتبة أسامة بن زيد، حلب، سورية ، ص143.

*هو المعاهد الذي أعطى عهدا يؤمن به على ماله وعرضه ودينه، علي فليح عبد الله الصميدي: أهل الذمة في المغرب الأقصى من الفتح الإسلامي على نهاية دولة الموحدين، 2013، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص23.

[8] ابن منظور: المصدر نفسه، الجزء1، ص621.

ب- اصطلاحا:

المال المقدر المأخوذ من الذمي، فهي ضريبة على الرؤوس يلتزم الذمي بأدائها إلى الدولة الإسلامية في ميعادها المعين متى ما توفرت شروط وجوبها[1].

وكانت الجزية تسقط عمن أسلم من أهل الذمة، ولم يطالب من الجزية بحصة ما مضى من السنة[2].

وقد أمر الله –عز وجل- بأخذ الجزية في قوله: "قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ"[3].

تقدر الجزية عند المالكية بأربعة دنانير على أهل الذهب، وأربعون دينارا على أهل الفضة، فإن كان منهم من يضعف خفف عنه بقدر ما يراه الإمام[4].

3- الخراج:

أ- لغة:

خَراج بفتح الخاء، و جمعها أخْرِجَة وأخاريج[5]، وتعني الإتاوة، وكذلك"الخرْج"، الخِراج –بكسر بكسر الخاء- هو في اللغة ما حصل من ريع أرض أو كرائها، وسمي به ما يأخذه السلطان، فيقع على الضريبة والجزية ومال الفيء، وفي الغالب يختص بضريبة الأرض[6].

ب- اصطلاحا:

هو المال الذي يجبى، ويؤتى به لأوقات محددة من الأراضي التي ظهر عليها المسلمون من الكفار، أو تركوها في أيديهم بعد مصالحتهم عليها[7]، والخراج نوعين:

---

[1] عبد الكريم زيدان: أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام، 1982، مكتبة القدس، بغداد، العراق، ص138.

[2] ابن منظور: المصدر السابق، الجزء 1، ص621.

[3] سورة التوبة، الآية 29.

[4] علي جمعة محمد: المكايل والموازين الشرعية، طبعة2، 2001، القدس للإعلان والنشر والتسويق، القاهرة، مصر، ص91.

[5] محمد رواس قلعدي: المرجع السابق، ص172.

[6] أحمد الشرباصي: المعجم الاقتصادي الإسلامي، 1981، دار الجيل، ص129.

[7] عبد الله بن عبد المحسن الطريقي: الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ، وأهداف، 2009، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض، السعودية، ص43.

خراج وظيفة: الضريبة المقطوعة المفروضة على الأرض.

خراج مقاسمة: الضريبة المأخوذة من إنتاج الأرض بنسبة معينة[1].

وأول من أخذ الخراج في الإسلام هو الخليفة عمر بن الخطاب –رضي الله عنه–، عندما افتتح العراق كلها إلا خرسان والسند، وافتتح الشام كلها، ومصر إلا إفريقية، وافتتح السواد والأهواز، فأشار عليه المسلمون أن يقسم السواد وأهل الأهواز وما افتتح من المدن، فقال لهم: فما يكون لمن جاء من المسلمين، فترك الأرض وأهلها، وضرب عليهم الجزية، وأخذ الخراج من الأرض[2].

4- الغنيمة:

أ- لغة:

بفتح الغين وكسر النون ممدودة، وجمعها: الغنائم والمغانم، وتعني لغة الفائدة[3]، أو الفوز بالشيء

ب- اصطلاحا:

هي الأموال المنقولة التي يستولي عليها المسلمون من أهل الحرب، بطريق القهر والغلبة، وتشمل الأسلاب، والسلاح، والماشية وغيرها[4]، قال الله تعالى: "وَعَدَكُمُ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا"[5]، وقد فصل أوجه صرفها في قوله:" وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنتُمْ آمَنتُم بِاللَّهِ وَمَا أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ".[6]، أي يستحقه النبي –صلى الله عليه وسلم– والأصناف الأربعة على ما كان يقسمه من أن لكل خمس الخمس، والأخماس الأربعة الباقية للغانمين[7].

---

[1] محمد رواس قلعدي: المرجع السابق، ص172.

[2] أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم: كتاب الخراج، 1979م، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ص28.

[3] محمد عمارة: قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، 1993م، دار الشرق، بيروت، القاهرة، ص414.

[4] أحمد عبد العزيز المريني: الموارد المالية في الإسلام،1994م، الناشر ذات السلاسل، الكويت، ص105.

[5] سورة الفتح: الآية 20.

[6] سورة الأنفال: الآية 41.

[7] جلال الدين محمد بن أحمد المحلي، جمال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي: المصدر السابق، ص236.

5- الفـــــــــــيء:

أ- لغة:

بفتح الفاء وسكون الياء، ويعرف بأنه الرجوع[1]، كأنه كان في الأصل لهم فرجع إليهم.[2]

ب- اصطلاحا:

الأموال التي يستولي عليه المسلمون من أهل الحرب، عفوا من غير قتال، الفيء أعم دلالة وأوسع من الغنائم[3].

كما ورد ذكره مفصلا في القرآن الكريم في قول الله –عز وجل- :" مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ"[4]، أي يستحقه الرسول–صلى الله عليه وسلم- والأصناف الأربعة على ما كان يقسمه من أن لكل من الأربعة خمس الخمس وله الباقي[5].

---

[1] محمد عمارة: المرجع نفسه، ص441.

[2] ابن منظور: المصدر السابق، الجزء5، ص349.

[3] أحمد عبد العزيز المريني: المرجع السابق، ص108.

[4] سورة الحشر: الآية 7، الآية8.

[5] جلال الدين محمد بن أحمد المحلي، جمال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي: المصدر السابق، 722.

الفصل الأول: النظام الجبائي لدولة المرابطين.

أولا: مصادر الجباية لدولة المرابطين وآلية تحصيلها.

ثانيا: الإصلاح الجبائي عند المرابطين.

ثالثا: انعكاسات النظام الجبائي على الدولة المرابطية.

أولا: مصادر الجباية لدولة المرابطين وآلية تحصيلها.

1ـــــ الضرائب الشرعية عند المرابطين:

أ ـــــ الزكاة:

تعتبر الزكاة من أهم مصادر الجباية لدولة المرابطين، فقد حرص عبد الله بن ياسين الجرزولي*على إتباع الشرع فيما يجب إخراجه من الزكاة، ففرضها على كل قبيلة يغزوها مثل: كدالة**، ولموتة***، ومسوفة****، ويؤكد ذلك ابن أبي زرع في قوله: ‹‹...عبد الله بن ياسين ينظر في ديانتهم وأحكامهم ويأخذ زكاتهم وأعشارهم...››[1]. وذلك بتطبيق المذهب المالكي، لأنه يعتبر فقيها من علماء أهل السنة والجماعة، حيث تتلمذ على يد كبار علماءها، وعمل على استنباط الأحكام الشرعية من القرآن الكريم والسنة النبوية في إرساء معالم دولته[2].

يرى صاحب الموطأ أن الزكاة تفرض على ثلاثة أمور، فيقول: ‹‹...ولا تكون الصدقة إلا ثلاث أشياء: في الحرث والعين، والماشية...››[3]، يقصد بالصدقة الزكاة، حيث يفصل بينهما الماوردي، يبين أنهما يفترقان في الاسم، ويتفقان في المسعى، ولا يجب على المسلم في ماله حق سواها[4].

---

* هو عبد ابن ياسين بن مكوك بن سير بن علي الجزولي، أصله من قرية تاماناوت، في طرف صحراء غانا، زعيم المرابطين، علي محمد الصلابي: تاريخ الدولتين المرابطين والموحدين في الشمال الإفريقي، طبعة3، 2009م، دار المعرفة ، بيروت، لبنان، ص27.

** هي إحدى قبائل صنهاجة، تتمد مضاربهم من حتى السنيغال ، ومتخذة من مدينة أوليل مركزا لها، عيسى بن الذيب: المغرب والأندلس في عصر المرابطين دراسة اجتماعية واقتصادية 480هـ- 540هـ/1056م-1145م، أطروحة دكتوراء في التاريخ الوسيط، إشراف: أحمد شريفي،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008-2009م، ص8.

***هي إحدى قبائل صنهاجة، تتمتع بمكانة مرموقة بين القبائل الصنهاجية، وكانت لها الزعامة والسيطرة، عيسى بن الذيب: المرجع السابق، ص7.

**** من قبائل صنهاجة، اتخذت من المنطقة الصحراوية الممتدة بين سجلماسة في الشمال، وأودغشت في الجنوب منتجعا لها، وهي بذلك كانت تتحكم في مراكز العبور الأساسية لذهب السودان الغربي، عيسى بن الذيب: المرجع نفسه، ص9.

[1] الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، 1972م، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، المغرب، ص ص 126، 127.

[2] علي محمد الصلابي: الجوهر الثمين بمعرفة دولة المرابطين، 2003م، دار التوزيع والنشر الإسلامي، القاهرة، مصر، ص ص 50،9.

[3] مالك بن أنس: الموطأ ،طبعة2، رواية يحي بن يحي الليثي الأندلسي، المجلد1، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، 1997، بيروت، لبنان، ص335.

[4] الأحكام السلطانة والولايات الدينية، 1989م، تحقيق: أحمد مبارك البغدداي، مكتبة دار ابن قتيبة، الكويت، ص140.

ب ـــــ الجزية:

لطالما كانت العلاقات بين المرابطين وغير المسلمين في صراع شديد، وحروب مستمرة، سواء في المغرب الإسلامي أو الأندلس، حيث كان توسع هذه الدولة الفتية على حساب أراضيهم وممتلكاتهم، وذلك بإتباع ما نص عليه الدين الإسلامي من الجهاد ونشر الإسلام، والدفاع عنه، فنرى عبد الله بن ياسين قبل أن يعلن الجهاد عليهم الجهاد فإذا أسلموا وتابوا صاروا تابعني للدولة المرابطية لهم ما لها وعليهم ما عليها، وإذا أبوا خيرهم بين القتال أو الدخول في حكم الإسلام، فقد سار عبد الله بن ياسين بجيشه مع قائده الأمير أبو بكر اللمتوني لقتال البروغواطيين، لما كانوا فيه من انحراف وضلالة وخطر على الإسلام، فطلب منهم التوبة ومبايعته على الكتاب والسنة، أو يعاملهم معاملة المشركين، إما القتال أو الجزية[1]، لكنه لقي مصرعه سنة 451- 1059م في أخر حرب معهم، فاستكمل قائده الأمير أبو بكر اللمتوني مهمة غزو برغواطة فاندفع بجيشه نحوهم، و انتصر عليهم، وقتل كثيرا منهم، وأبطل دعوتهم ،وأسلم ما بقي منهم إسلاما جديدا[2].

كان لأهل الذمة دور هام لم يقتصر وجودهم تحت كفالة دولة المرابطين على دفع الجزية فقط، بل تم استخدام بعض منهم في الجيش المرابطي، وآخرون أتوا كتجار إلى المغرب والأندلس، ولم يخضعوا لأحكام أهل الكتاب لاستقلالهم بشؤونهم أو لخدمتهم التي يقدمونها آنذاك للأمراء، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي[3].

وفي سنة 464ه فرض الأمير يوسف بن تاشفين* على اليهود ضريبة زيادة على الجزية، ويقول ابن عذارى في هذا الصدد: ‹‹...افترض على اليهود فريضة ثقيلة في جميع طاعته اجتمع له فيها مئة ألف دينار عشرية ونيف على ثلاثة عشر ألف دينار...››[4].

---

[1] عصمت عبد اللطيف دندش: دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب إفريقيا 430- 515هـ -1038م 1121م، 1988، نشر وتحقيق رسائل أبي بكر بن العربي، دار الغرب الإسلامي، لبنان ، بيروت، ص 97-90.

[2] أبو العباس أحمد الناصري: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ج2، 1954، تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري، مطبعة دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، ص119.

[3] إبراهيم القادري بوتشيش: مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، دون تاريخ ، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ص66.

* صاحب الغرب أمير المسلمين، السلطان أبو يعقوب يوسف بن تاشفين اللمتوني البربري، الملثم، ويعرف أيضا بأمير المرابطين، وهو الذي بنى مراكش، صيرها دار ملكه، توفي 500هـ، الذهبي: سير الأعلام النبلاء، جزء1، 2004، تحقيق: حسان عبد المنان، بيت الأفكار الدولية، لبنان، ص 4264.

[4] البيان المغرب في اختصار ملوك الأندلس والمغرب، ج3، 2013، تحقيق: بشار عواد معروف، ومحمود بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، تونس، ص19.

عندما قام الأمير يوسف بن تاشفين ببناء مدينة مراكش، أحاط نفسه بطبقة من الحشم والأتباع وهم بمثابة الحرس الخاص[1]، ومن بينهم العبيد السود الذين اشتراهم من السودان والممالك الصقالبة الذين اشتراهم من اسبانيا، وعرفوا باسم الأعلاج أو الروم، وهنا تظهر أن هذه فئة لعبت دورا هاما في حماية الأمير وشكلت طبقة مهمة في مجتمع المرابطي[2].

ويذكر صاحب حلل الموشية أن بن تاشفين بعث كتابا لملك قشتالة ينذره بالحرب إذا لم يدخل الإسلام أو يدفع الجزية، وهنا نرى حرص هذا الأمير على إتباع السنة، والسير على خطى الفقيه عبد الله بن ياسين في إتباع سياسته في الجهاد، ومن جهة أخرى جعل الجزية موردا ماليا لبيت المال[3].

وفي عهد علي ابن يوسف لم يقتصر دور على أهل الذمة الحراسة أو الجيش، بل وكلهم جباية الضرائب، ولم يكن من مصلحتهم الخروج عن طاعته لما حضوا به من رعاية وخيرات، أنعم عليهم بالذهب والفضة، وأسكنهم القصور[4]. (انظر الملحق رقم، ص58

جـ- <u>الخراج:</u>

عند فتوحات الأمير يوسف بن تاشفين التي قام بها في المغرب والأندلس، فرض الخراج وذلك اقتداء بالخليفة عمر بن الخطاب بعد فتحه الإسلامي العراق والشام ومصر، تطلب عليه خلق مصدر مالي جديد لدولته لسد حاجاتها لأن المداخيل الأخرى لم تعد تكفي بعد بلوغ الدولة أوج توسعاتها.

يقول الصلابي في كتابه تاريخ دولة المرابطين والموحدين في الشمال الإفريقي عن فتوحات المرابطين للأراضي:«...إن الله تعالى أيد المرابطين على الأعداء ومن عليهم بالفتح، فتح الأراضي وإخضاعها لحكم الله تعالى، وفتح القلوب وهدايتها لدين الإسلام...»[5].

---

[1] مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، دون تاريخ ، تحقيق: سعد زغلول عبد الحميد، مشروع النشر المشترك، ص108.

[2] سعد زغلول عبد الحميد: تاريخ المغرب العربي، المرابطون: صنهاجة الصحراء الملثمور في المغرب والسودان والأندلس، الجزء4، م1990، منشأة معارف، الإسكندرية، مصر، ص260.

[3] مؤلف مجهول: الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، 1979، تحقيق: سهيل زكار وعبد القادر زمان، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب، ص53.

[4] إبراهيم القادري بوتشيش: مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، ص74.

[5] علي محمد الصلابي: تاريخ دولتي المرابطين والموحدين في الشمال الإفريقي، ص116.

كما ذكر احسن بولعسل أن ابن تاشفين ألغى ضريبة الخراج على الأرض التي أسلم أهلها، ثم قام بتوزيع الأراضي الخصبة على القبائل المرابطين الآتية من الجنوب[1]، مثل لمتونة وجدالة ومسوفة وغيرهم[2]، استطاع بهذه السياسة أن يستميل زعماءها، وأن يكسب ودهم، فمالوا إليه ووقفوا إلى جانبه[3].

فقد تولى المقربون منه على البلاد المفتوحة، فولى سير بن أبي بحر المدائن مكناسة، وبلاد تكلالة، وفازار*، وولى عمر بن سليمان مدينة فاس** وأحوازها، وولى داود بن عائشة سجلماسة ودرعة، وولى تميم مدينة أغمات ومراكش، وبلاد السوس، وسائر بلاد المصامدة، وبلاد تادلة وتامسا[4].

وبعد إفتاء العلماء والفقهاء من الأندلس والمغرب الإسلامي، بضم الأندلس للدولة المرابطية، وعزل ملوك الطوائف، عبر يوسف بن تاشفين إلى الأندلس ، ففتح غرناطة بعد شهرين من الحصار واعتقل أميرها عبد الله بن بلكين الصنهاجي الذي تحالف مع النصارى من أجل أملاكه، ثم أرسله أسيرا إلى المغرب، واستقر في أغمات بالقرب من مراكش.

تراجع الأمير يوسف إلى سبتة، وأرسل الجيوش من المغرب إلى الأندلس للقضاء على ملوك الطوائف نهائيا وقسم جيشه إلى أربعة أقسام:

ــ القسم الأول بقيادة سيرين بن أبي بكر توجه إلى إشبيلية.

القسم الثاني بقيادة أبي عبد الله بن الحاج إلى قرطبة، واليها المعتمد الفتح أبو النصر آنذاك.

القسم الثالث بقيادة جرور اللموتي إلى أرض رندة وفيها ولد آخر للمعتمد وهو يزيد الراضي بالله.

القسم الرابع بقيادة أبو زكريا بن واسندوا إلى المرية التي فيها المعتصم بن صمادح.

---

[1] احسن بو لعسل: الضرائب في المغرب الإسلامي منذ عهد الولاة حتى سقوط الموحدين96- 668هـ/ 715- 1269م، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، ص158.

[2] مؤلف مجهول: الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، ص33.

[3] حسن أحمد محمود : قيام دولة المرابطين صفحة مشرقة من تاريخ المغرب في العصور الوسطى، دون تاريخ ، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ص229.

* هو جبل من الجبال المشهورة في بلاد المغرب، تسكنها أمم كثيرة من البربر، الحميري: الروض المعطار في خير الأقطار، طبعة2، 1984، تحقيق: إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، ص435.

** هما مدينتان مفترقتان يشق بينهما نهر كبير يسمى وادي فاس، وهي قاعدة من قواعد المغرب، الحميري: المصدر السابق: ص434.

[4] حسن أحمد محمود : المرجع نفسه، ص229.

وبقي يوسف بن تاشفين في سبتة على رأس جيش احتياطي لكي يقوم عند الحاجة بإنجاد هذا الجيش أو ذاك[1].

سقطت قرطبة في يد المرابطين في صفر 1091/484م، ثم قرمونة بعد حصار قصير في ربيع الأول 191/484م، وبعدها تم فتح اشبيلية في رجب 484ه/1091م، استمرت فتوحات المرابطين، شملت مربيطو، لنسية وشمنتمرية، وتم فتح حصون وقلاع مدن شرق اسبانيا، واحتلال بطليموس صفر 487ه/1084م، وجزر البليار، وأصبحت كل هذه الأراضي خاضعة للحكم المرابطي، بعد فتحها عنوة وذلك بإيعاز من الفقهاء والظروف الكانت تسود الأندلس في عصر الملوك والطوائف، وتواطؤ بعضهم مع النصارى[2]. (انظر الملحق 2، ص57).

وفي أيام علي بن تاشفين كان الخراج مضروبا على الأرض والماشية[3]، ويؤكد ذلك ابن الزيات في روايته عن وظيف الدواب من الجباية، مبلغها مائتا دينار، تجبى من أهل تاجنيت من بلد تادلا[4].

د ـــــ <u>الغنيمة</u>:

شكلت الغنائم موردا هاما لبيت مال المرابطين، يعود لهم بالخيرات، فقد كبر شأن هذه الدولة بفتوحاتها وغزواتها، بدأ من الرباط الذي أنشأه الفقيه عبد الله بن ياسين في جزيرة نهر النيجر[5]، يخرج منه متأهبا للجهاد بقيادة جيشه، مؤمنا بالرجوع إليه منتصرا غانما، أمر عبد الله بن ياسين بغزو لمتونة، وخرج عليهم، وصعد عليهم الجبل، وقاتلهم ثلاثة أيام قتالا عظيما، وفي اليوم الرابع اشتدت الحرب بين الطرفين، وكان النصر حليف عبد الله بن ياسين وأنصاره، سلبوا أموالهم وعادوا بعد ذلك إلى بلادهم، وقسم بن ياسين الغنائم وأعطى الأمير يحي بن عمر خمسهم، فكان هذا أول خمس قسمه اللمتونيين في صحرائهم، وقد استشهد في هذه المعركة أكثر من نصف عسكرهم، وأطلق عبد الله بن ياسين عليهم اسم المرابطين لما رأى من شدة صبرهم، وحسن بلائهم كما سمي أميرهم بأمير الحق[6].

---

[1] علي محمد الصلابي: تاريخ دولتي المرابطين والموحدين في الشمال الإفريقي، ص ص 130ـــ، 131.

[2] علي محمد الصلابي: تاريخ دولتي المرابطين والموحدين في الشمال الإفريقي، ص ص 130ـــ، 131

[3] عز الدين أحمد موسى: النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس هجري، 1983م، دار الشروق، بيروت، القاهرة، ص168.

[4] التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي، طبعة2، 1997م، تحقيق: أحمد التوفيق، منشورات كلية الآداب، الرباط، المغرب، ص ص 441، 442.

[5] محمد عبده حتاملة: مدخل لدراسة الأندلس، 2010م، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص117.

[6] عصمت عبد اللطيف دندش: المرجع السابق، ص ص 76، 77.

وهنا نرى حزم عبد الله بن ياسين على الجهاد ونشر الإسلام، وتطبيق الشرع في تقسيم الغنائم، وعمل بما يقضيه الكتاب والسنة، حيث أعطى الخمس لأميرهم.

وفي 20 صفر سنة 447 خرج عبد الله بن ياسين بقيادة جيشه كثيف من المرابطين، إلى بلاد درعة فوجد خمسين ألف ناقة لعاملها مسعود بن وانودين، فاستولى عليها،عندما علم بن وانودين بذلك خرج بجيشه لقتاله، فالتقى الطرفان ما بين درعة وسجلماسة، فكانت بينهما حرب شديدة، قتل فيها مسعود ومعظم جيشه، وفر الباقون.

استولى عبد الله بن ياسين على دوابهم وأسلحتهم وأموالهم، مع الإبل التي أخذها من درعة، فأخرج الخمس في ذلك كله وفرقهم على فقهاء سجلماسة ودرعة، وصلحائها، قسم الأربعة أخماس على المرابطين[1].

ولا يذكر يوسف بن تاشفين إلا وذكر انتصاره في معركة الزلاقة(انظر الملحق رقم1، ص56)، حيث كان يوسف بن تاشفين يثب بجواده بين صفوف جنوده، وهو يذكي حماستهم للنصر أو الشهادة، ويقوي نفوسهم على الجهاد والصبر، ويقول:" يا معشر المسلمين اصبروا لجهاد أعداء الله الكافرين، ومن رزق منكم الشهادة فله الجنة، ومن سلم قد فاز بالأجر العظيم والغنيمة"، وبعد النصر العظيم الذي حالف المسلمين، جمعت غنائم كثيرة، ومن كثرتها استغرق العساكر المرابطون أربعة أيام في جمعها[2]، لكن يوسف بن تاشفين وفي صورة مشرقة ومشرفة من صور الإخلاص والتجرد، وفي درس عملي بليغ لأهل الأندلس عامة، ولأمرائهم خاصة يترك كل هذه الغنائم لأهل الأندلس[3].

هـ ـــــ <u>الفيء:</u>

رغم أن معظم الأراضي التي خضعت لحكم الدولة المرابطية فتحت عنوة، إلا أنه يجدر بنا ذكر بعض ما حصل عليه المرابطون من أمول دون قتال أي صلحا، فعند انتهاء عبد الله بن ياسين من تنظيم جانب الدعوة، وجانب العبادة نلاحظ أنه التفت إلى الجانب الاقتصادي، فاتخذ بيتا للمال، جعل موارده شرعية، ومن بينها الفيء[4]، ويذكر السلاوي أن عبد الله بن ياسين أرغم لمتونة ومسوفة

---

[1] الناصري: المرجع السابق، الجزء 2، ص13.

[2] عادل عواد الطائي: الصنوف والخدمات في جيش دولة المرابطين (430-539هـ/1038-1144م) في المصادر والمراجع العربية، العدد 19، العراق، 2012م، الموصل، العراق، ص436.

[3] راغب السرحاني: قصة الأندلس، الجزء 2، 2010م، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ص509.

[4] حامد محمد خليفة: يوسف بن تاشفين موحد المغرب وقائد المرابطين ومنقذ الأندلس من الصلبيين(400-500هـ/1009-1106م)، 2003م، دار القلم، دمشق، سوريا، ص41.

على طاعته بعد قتالهم، فبايعوه على إقامة الكتاب والسنة، فلما رأى سائر صنهاجة ذلك سارعوا إلى التوبة والمبايعة، وأقروا له بالسمع والطاعة، وهذه إشارة عن فيء أراضيهم، أي أصبحوا مكسب لهذه الدولة، دون قتال أو خسائر[1].

لقد استولى علي بن يوسف على سرقسطة من أيدي بني هود أواخر سنة 503هـ (1110م)، وكان قد أوصاه أبوه بأن يهادن بني هود ملوك سرقسطة، وأن يتركهم في ملكهم حائلا بينه وبين النصارى، لكن اختلف أهلها مع ملكهم عبد الملك بن المستعين بن هود الملقب بعماد الدولة، وذلك لأنه تعاون مع النصارى، وأنهكهم في مصالح دولتهم، فكتبوا إلى أمير المسلمين علي بن يوسف يدعونه لامتلاك بلادهم، وفقا لرغبات أهل سرقسطة وفتوى الفقهاء بوجوب خلع عماد الدولة، أرسل جيشا من بلنسية نحو الشمال، ولما علم عماد الدولة بقدومهم غادر سرقسطة إلى حصن روطة المنيع، فاستولى المرابطون على سرقسطة في اليوم العاشر من ذي القعدة سنة 503هـ (1110م)، ودخل قائدهم عبد الله محمد بن الحاج قصر "الجعفرية" الشهير واستقر به[2].

2ـــــ <u>الضرائب غير الشرعية عند المرابطين:</u>

رغم الإصلاحات التي شملت نظام الجباية في العهد الأول لدولة المرابطين وإلغاء الضرائب التي فرضها السابقون، والتي لم يكن مصدرها الدين الإسلامي، إلا أن أمراءها فرضوا ضرائب أخرى على رعاياهم، نوردها فيما يلي:

أ ـــــ <u>ضريبة العشور:</u>

هي الرسوم التي تؤخذ على أموال وعروض تجارة أهل الحرب، وأهل الذمة المارين بها على ثغور الإسلام[3]، أي أخذ عشر بضائع التجار غير المسلمين، حيث ينقلون بضائعهم من بلاد خارجة عن سلطات المسلمين إلى بلادهم أشبه بالمكوس، أو الضرائب في الوقت الحاضر[4].

فرضت هذه الضريبة على سلعة التجار من أهل الذمة، الوافدين إلى حدود الدولة المرابطية أو عند دخلوهم إلى مدن التابعة لهم ، كما أن رئيس الجمارك له صلاحية فتح الميناء وغلقه، ليتاح للتجار

---

[1] الناصري: المرجع السابق، ص10.

[2] محمد عبد الله عنان: دولة الاسلام في الأندلس القسم الأول، عصر المرابطين وبداية دولة الموحدين، كبعة2، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ص74.

[3] محمد ضياء الدين الريس: الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، طبعة3، دار المعارف، مصر، 1969م، ص138.

[3] أنور الرفاعي: النظم الإسلامية، 1973م، دار الفكر، دمشق، 1973م، ص.180

فرصة الصعود إلى سفنهم أو النزول منها إلى أرصفة الميناء، لقد فرضت الدولة المرابطية السيطرة التامة على السفن المارة على موانئها، وهذا يدل على أن التجارة الخارجية كانت كبيرة آنذاك.[1]

ب ـــــــ المعونة:

فرضها يوسف بن تاشفين على رعاياه، بدعوى الجهاد، وتوفر لهم الظروف المناسبة، من شراء الأسلحة وتجهيز الجيش، لمواصلة فتوحاتهم[2]، عند اتساع رقعة الدولة، وتضاعفت جيوشها ومسؤولياتها، ولاسيما بعد فتح الأندلس واتساع عمليات الجهاد في شبه الجزيرة ، لم تعد هذه الموارد الشرعية المتواضعة تكفي لمواجهة تلك المسؤوليات الجديدة، فاضطر ابن تاشفين إلى فرض ضرائب جديدة على أهل المغرب والأندلس، وهي المعونة.[3]

بعث يوسف ابن تاشفين طلبا إلى المرية لإرسال هذه الضريبة اقتداء بعمر بن الخطاب بعد أن أفتى له الفقهاء باقتضائها، إلا أن قاضيهم أبو عبد الله بن الفراء رفض دفعها، وكتب له رسالة شديدة اللهجة، يقول فيها أن عمر بن الخطاب لما طلب المعونة كان بيت مال المسلمين ليس فيه درهم واحد، وأخبره أن يدخل الجامع الكبير ويحلف أن ليس عنده درهم واحد، ولا في بيت مال المسلمين، ووقتها يستوجب علينا فرضها[4].

يقول احسن بو لعسل أن هذه الضريبة لا تجوز إلا في أسوء الظروف المالية التي يصل فيها بيت المال إلى الإفلاس[5].

جـ ـــــــ القبالات:

مفردها قبالة، وهي ضريبة فرضت على الأسواق والصناعات، وقد كانت دقيقة ومحكمة، وشكلت عبئا ثقيلا على التجار والصناع، وتعد ضمن الواردات غير الشرعية.

نتيجة اتساع كيان الدولة المرابطية، وتضاعف جيوشها، وكثرة الحروب التي كان يخوضها المرابطون، خاصة في الأندلس، وتحولوا إلى الدفاع ، فانقطعت الغنائم كمصدر مالي هام لخزينة

---

[4] احسن بولعسل: المرجع السابق، ص ص 161، 162.

[2] غانية البشير: الضرائب غير الشرعية في دولتي المرابطين والموحدين وأثرها على علاقاتهما مع الرعية،العدد8، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، مجلة دورية محكمة، دون تاريخ ، ص ص 121، 122.

[3] حمدي عبد المنعم محمد حسين: التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس في عصر المرابطين، 1997م، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 317.

[4] علي أدهم: المعتمد بن عباد، دون تاريخ ، مكتبة مصر، الإسكندرية، ص ص 249، 250.

[5] احسن بولعسل: المرجع السابق، ص165.

دولتهم، وكذلك حياة الترف التي ألفها أمراؤها، استدعت لخلق نفقات جديدة، فالموارد الشرعية لم تف بالغرض، فاضطروا إلى فرض القبالات[1].

جـ ـــــ1 ـــــ قبالات على السلع التجارية:

لما تولى علي بن يوسف الحكم، لجأ إلى فرض القبالات على مختلف السلع والصناعات[2]، طبقها على أسواق مراكش مثل: سوق الدخان، والصخر، والمغازل، مقدارها على حسب نوع وكمية السلع[3].

جـ ـــــ2 ـــــ قبالات على الموانئ:

بقيام الثورة الموحدية انعدم الأمن على النفس والمال، في البر والبحر، وكثرت حوادث قطع الطرق على التجار الوافدين إلى أراضي المغرب والخارجين منها، وبعد عجز الأسطول عن حماية السواحل، أصبحت الموانئ خاصة الأندلسية عرضة لهجمات أساطيل المدن الإيطالية والدول الأوربية التي تحالفت مع نصارى اسبانيا، فضرب فريضة القبالة على الموانئ، وعلى كل السلع التي يحملها التجار، واتسمت بالتعسف والظلم، حث تأخذ أكثر من مرة من البائع والمشتري، أو تأخذ من كل المدن التي تمر بها[4].

جـ ـــــ3 ـــــ قبالات على أسواق الماشية والحبوب:

لم تكن هذه القبالات معلومة المبلغ أو الكمية، إنما تترك لاجتهاد المقبل، الذي كثيرا ما يتعسف جباتها، استغل المقبلون هذه الضريبة، وادعوا أنها أوامر الأمير علي بن يوسف، وتحكموا في الناس يتخويفهم وترويعهم بأنها تجمع لمصلحة الدولة، لكن الحقيقة ليجمعوا ثورة لهم، لكن سرعان ما استنكر هذه الطريقة في الجباية، ووجه رسالة للقضاة نصها واضح، أنه أمر بجمع الزكاة فيما وجب الشرع، وأن قوانينه عادلة، وأنه على الحق، ولم يغير في مصاريف هذه الأموال[5].

---

[1] غانية بشير: المرجع نفسه، ص194.

[2] عبد القادر طويلب: النظام الجبائي المالي عند المرابطين والموحدين، دراسة تحليلية للقبالات بلاد المغرب والأندلس، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، إشراف: أحمد شريفي، تخصص الحضارة الإسلامية، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الإسلامية، قسم اللغة والحضارة الإسلامية، (2011-2012م)، ص61.

[3] احسن بولعسل: المرجع السابق، ص.168

[3] حمدي عبد المنعم: المرجع السابق، ص ص 266، 276.

[5] عصمت عبد اللطيف دندش: المرجع السابق، ص ص 225، 226.

جـ ـــــ4 ـــــ قبالات على الصناعات:

فرضت قبالة الصناعات في عهد علي بن يوسف، وكان من يمتنع عن أدائها تصادر أمواله بالقوة، ولم تستثنى أي صناعة بمختلف أشكالها وأنواعها

وفي سنة 515هـ /1121م فرض ضريبة أخرى على أهل فاس، وهي عبارة عن غرامة مالية، برر ذلك بأنهم قد كسبوا المال في ظل الدولة المرابطية، بعدما عانوا من الظلم زناتة، وهذا ما جعل معارضيه يتحالفون مع ابن تومرت لصد هذا التعسف الجبائي، لأنه أثقل كاهلهم[1].

د ـــــ ضريبة التعتيب أو التعطيب:

عندما تعرضت الأندلس لغزوة ألفونسو الأول سنة 519هـ، التي اجتاح فيها كل بلاد الأندلس حتى غرناطة وشواطئ البحر الأبيض المتوسط، اضطر المرابطون إلى فرض هذه الضريبة على أهل المرية وغيرها من المدن الأندلسية، وذلك لإقامة أسوار جديدة وترميم القديمة منها[2].

ويقول ابن عذارى أن من تولى النظر في أسوار المرية منهم يعرف بابن العجمى، حصن أسوار هذه المدينة، وقام بتحسينها، دون ضرب أو سجن البنائين، ولم ينفق من المال إلا في موضعه، كما ذكر أن أهل قرطبة هم من تولوا بأنفسهم ترميم أسوار مدينتهم، دون تشعيب أو تعتيب[3].

3ـــــــ آلية تحصيل الجباية عند المرابطين:

يعتبر بيت المال من أهم الدواوين في بلاد المغرب، فقد عمل المرابطون على إبراز اهتمامهم بالسياسية المالية للدولة، معتبرين ديوان "بيت المال" عصب النظام لدولتهم، فشددوا على القضاة في تعيين صاحب بيت المال، وألا يمكن منه أحد، وأن يحافظ عليه بجهده، ويعين له رجل غني عدل، حتى لا يترك أحدا يتصرف في شيء منه، إلا بأمر القاضي، الذي أوكلت له مهمة تفقد العاملين فيه، والتأكد من المدخول والمنصرف، أي القيام بعملية الجرد لفترة زمنية محددة، وهو ما يبين أهمية هذا الديوان[4].

أنشأ عبد الله بن ياسين في بداية دعوته بيتا للمال يجمع فيه الزكاة والعشر والغنائم وأموال الفيء، يصرفها في تجهيز جيشه، وبعضها على أتباعه لاستكمال جهاده في ربوه المغرب.[5]

---

[1] احسن بو لعسل: المرجع السابق، ص ص 168، 169.

[2] السيد عبد العزيز سالم: تاريخ المغرب في العصر الإسلامي، طبعة2، دون تاريخ ، الناشر شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ص ص 654، 655.

[3] المصدر السابق، ص ص 60، 61.

[4] مسعود كربوع: النظام المالي للدويلات الإسلامية بالمغرب الإسلامي (من القرن الثاني إلى التاسع هجري)، أطروحة لنيل درجة دكتوراء علوم في التاريخ الوسيط، إشراف: مسعود مزهري، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1، (2017-2018م)، ص ص 183، 184.

[5] ابن أبي زرع، المصدر السابق، ص126.

حرص يوسف بن تاشفين على تنظيم الشؤون المالية لدولته، وفي مقدمتها نظام الجباية، الذي يعتبر مصدر القوة في حكمه، ففي أول أيامه قام ببناء قصبة صغيرة يخزن فيها الأموال والسلاح، وعندما استقرت الأوضاع، واتسعت أعمال الدولة دون دواوينا رتب فيها جيشه وبلاده، ومنها المتعلقة بالشؤون المالية وهي:

- ديوان الغنائم ونفقات الجند.
- ديوان الضرائب وديوان الجباية.
- ديوان مراقبة الدخل والخرج.

والمشتغلون فيها هم:

الكتاب: وهم المسؤولون على تعيين النواحي المالية المختلفة في الدولة.

العمال: هم من يقومون بجباية الأموال في الأماكن التي عينها الكتاب[1].

وقد أشرنا سابقا إلى أن علي بن يوسف بن تاشفين وظف الروم في جباية الأموال في عهده، وهو أوال من أدخلهم[2].

ثانيا: الإصلاح الجبائي في دولة المرابطين:

لقد سبق أن أشرنا من قبل عند تناول الفترة المرابطية إلى أن الممارسة الجبائية لم تلبث أن تعارضت مع الوعود الأولى لابن ياسين حيث تعددت الرسوم غير الشرعية وتم اللجوء إلى اللفيف العسكري المسيحي لجمعها كما سجلت ظاهرة اختلاس المحاصيل والسطو المال العام[3].

كانت العملة الرئيسية لدولة المرابطين هي الدينار الذهبي الذي كان عماد الاقتصاد في الدولة، وظلت هذه العملة المرابطية الذهبية مستخدمة لعدة قرون، حتى بعد سقوط الدولة المرابطية، كما تم استخدموا العملة الفضية المعروفة بالدرهم الفضي، لتسهيل المعاملات التجارية[4].

---

[1] حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس عصر المرابطين والموحدين، 1980م، مكتبة الخزناجي، مصر، ص 184، 186.

[2] إبراهيم القادري بوتشيش: : مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، ص74.

[3] محمد القبلي: تاريخ المغرب تحيين وتركيب، 2011م، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، ص 177.

[4] منصور بن بعرة الذهبي الكاملي: كتاب كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية، تحقيق: عبد الرحمن فهمي، 1950م، القاهرة، ص 58-59.

وانتشرت دور سك العملة في مختلف أجزاء الدولة في المغرب و في الأندلس مثل أغمات، تلمسان، سجلماسة، فاس، مراكش، سينة، مكناسة، طنجة، شاطبة، اشبيلة، دانية، غرناطة، قرطبة، مالقة، مرسية، سرقسطة، وغيرها[1].

كانت العملة الرئيسية لدولة المرابطين هي الدينار الذهبي، وظلَّت مستخدمة لعدة قرون، حتى بعد سقوط الدولة المرابطية، وقد أطلق على الدينار المرابطين بالمرابطي. ومن العملات السائدة في زمن المرابطين نذكر:

أ – الدنانير المرابطية: لقد كانت النقود الرئيسة المتداولة في بلاد الأقصى وجزء من المغرب الأوسط وكذا الأندلس، في عصر المرابطين هي السَّكة الذهبية، التي تحمل طابع دولتهم وشعارهم الديني[2]، الذي يتلخص في هذه الآية القرآنية الكريمة: "وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ "[3].

وتتكون العملة المرابطية الذهبية من الدنانير وأنصافها وأرباعها، وتختلف في الوزن وكذلك في القطر والقيمة، كما يتضح من خلال الجدول التالي الذي توصل إليه أحد الباحثين في دراسته للدينار المرابطي[4]:

النوع	الوزن	القطر
الدينار	من 3.9 إلى 4.20 غرام	25 ملم
نصف الدينار	2.01 غرام	15 ملم
ربع الدينار	1.10 غرام	15 ملم

ب– الدراهم الفضية للمرابطين: لقد قامت دولة المرابطين على نظام المعدن الفردي، واعتبرت الذهب قاعدة لسكانها، حتى صارت الدنانير تمثل العملة الرئيسية للدولة، وعلى الرغم من ذلك فإن المجتمع المغربي والأندلسي في عصر المرابطين عرف استعمال الدراهم وأجزائها لتسهيل عمليات

[1] علي محمد الصلابي: الجوهر الثمين بمعرفة دولة المرابطين ، ص 198.

[2] صالح بن قربة: المسكوكات المغربية من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة بني حماد، أطروحة دكتوراء، إشراف الدكتور رشيد بورويبة، الدور الثالث في الإنارة الإسلامية، جامعة الجزائر معهد العلوم الاجتماعية، دائرة الدراسات التاريخية والآثار، الجزائر، سنة الجامعية 1983/82م، ص 436.

[3] سورة آل عمران، الآية 85.

[4] بان علي محمد البياني: النشاط التجاري في المغرب الأقصى خلال (القرن 3–5هـ/9–11م)، مذكرة ماجستير،إشراف: صباح إبراهيم الشيخلي، قسم التاريخ، كلية البنات، جامعة بغداد، العراق، 2004م، ص 118.

البيع والشراء يقول عبد الواحد المراكشي "... وذلك أن عادتهم في بلاد المغرب أنهم يضربون أصناف الدراهم وأرباعها وأثمانها، والخراريب، فيستريح الناس في هذا، وتجرى هذه الصروف في أيديهم فتتسع بباعاتهم"[1]. (انظر الملحق رقم4، ص60).

كانت أصغر وحدة نقدية فضية تساوي 24/1 من الدينار، وهي القراط ويزن ثلاث حبات من الشعير، مع وجود إشارات إلى وحدة نقدية فضية وهي الدانق، أما العملة المرابطية الفضية أوزانها مستخلصة في جدول التالي[2]:

النوع	الوزن	القطر
الدرهم	من 0.72 إلى 1 غرام	من 10 إلى11 ملم
نصف الدرهم	0.50غرام	7 ملم
ربع درهم	1.08 غرام	6 ملم
ثمن الدرهم	0.08 غرام	6 ملم

ومنه تدبير الشؤون العامة للدولة الإسلامية بما يكفل تحقيق المصالح ودفع المضار، مما لا يتعدى حدود الشريعة وأصولها الكلية، هذه نظم تكون قانونا ماليا عادلا على خير أساس ينشده علماء الاقتصاد وتتقبل كل إصلاح تقتضيه حال الأمم والعصور خاصة الدولة المرابطين[3].

لقد عرف التطور التاريخي لمسار مختلف محاولات الإصلاح الجبائي الذي عرفته المنطقة تباينا من حيث الإشارة المصدرية بين الإرشاد والتعميم فأرجعت بعض المصادر التاريخية أولى هذه المحاولات في عهد أبي بكر بن عمر أول أمراء المرابطين في عام (450ه/1058م) بالإصلاح في العملة والتغيير فيها، وهو ما يقدم فكرة تقريبية عن ضخامة المبالغ المحصلة من هذه الضرائب وبالتالي أهمية هذه الخطوة التي قام بها كذلك الأمير إبراهيم في الإصلاح نظام الضرائب، ومع أن بعض المؤرخين القدامى والمحدثين، يعزو هذه الإجراءات لدفع سياسي هو استماله الرعية إلى جانبه

[1] المعجب في تلخيص أخبار المغرب، 1949م، تحقيق: محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي، مطبعة الاستقامة، القاهرة، مصر، ص 207.

[2] بان علي محمد البياني: المرجع السابق، ص 118.

[3] عبد الوهاب خلاف بك: السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية في الشؤون الدستورية والخارجية المالية، 1350ه، المطبعة السلفية–ومكتبتها القاهرة، ص 140.

عند استفحال خطر الدعوة الشعبية بالمنطقة إلا أن ذلك لا يقلل من قيمة هذا الإصلاح وأهمية في الإنعاش الاقتصادي ورقاء الرعية[1].

إن سياستها الإصلاحية خبت بفعل محدوديتها وتأخرها، وذلك ما يوضحه تهاوي السلطة على الجبهة الأندلسية ارتباطا بسوء الإدارة المالية[2]، والذي نتج عنه سلسة تمردات- قرطبة وميورقية- عجلت بنهاية المرابطين[3].

ثالثا: انعكاسات النظام الجبائي على الدولة المرابطية:

حرص المرابطون في دولتهم على إسقاط الضرائب غير المشروعة عن كاهل شعوبهم التي فرضها الزناتيون في المغرب وملوك الطرائف في الأندلس، وكذلك المكوس والرسوم والضرائب في جبل طارق، ولم يفرض المرابطون في دولتهم رسم مكس أو معونة خراج لا في حاضرة ولا في بادية، واتبعوا نظاما ماليا يقوم على قواعد الإسلام، وكان هذا النظام ظاهر المعالم في زمن الأمير يوسف بن تاشفين الذي التزم بالكتاب والسنة في جميع الأموال وتوزيعها، فاعتمد على الزكاة والعشر والجزية وأخماس الغنائم، وجب بذلك من الأموال على الوجه الشرعي ما لم يجبه أحد، وترك في خزائنه مبلغ ثلاث عشر ألف ربع من الورق، وخمسا وأربعين ألفا من دنانير الذهب، وأما في عصر علي بن يوسف فاختلف الأمر، وفرض الضرائب على بعض السلع، وفرض ضريبة جديدة على مدن الأندلس الهامة، وكان يخصص دخول ألفونسو المحارب للأندلس غازيا عام 519ه، فاضطر لتحصين المدن وترميم الأسوار وتقوية الجيوش، ففرض ضرائب تساعده في تسديد هذه النفاقات التي لا غنى عنه[4].

1-<u>سياسيا وعسكريا</u>

كان ابن تاشفين متأثرا بالسياسة التي سلكها سلفه الفقيه عبد الله بن ياسين الزعيم الروحي للمرابطين، الذي رسم الخطوط العريضة للسياسة المالية للدولة، وفي ذلك يقول ابن أبي زرع في روض القرطاس:"ولم يجد في بلد من بلاده ولا عمل من أعماله على طول أيامه رسم مكس ولا معونة

[1] الحبيب الجناحي: المجتمع العربي الإسلامي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، 2005م، سلسلة عالم المعرفة ،العدد 319، مطابع السياسية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص 222،223.

[2] عز الدين أحمد موسى: الموحدون في الغرب الإسلامي تنظيماتهم ونظمهم، ص 171.

[3] حسن علي حسن: المرجع السابق، ص 191.

[4] علي محمد الصلابي: جوهر الثمين بمعرفة دولة المرابطين، ص198.

ولا خراج لا في حاضرة ولا في بادية ما أمر الله تعالى به وأوجبه حكم الكتاب والسنة من الزكاة والعشر وجزيات أهل الذمة وأخماس غنائم المشركين"[1].

وهذه السياسة التي اتبعها يوسف بن تاشفين في جبايته للأموال بالتزامه لأحكام الشرع وعدم التعدي فيها.

عهد علي بن تاشفين إلى النصارى الروم المقيمين سواء في المغرب أو الأندلس بأعمال الجباية الضرائب، أو مهمة حراسة جباة الضرائب، خاصة في المناطق النائية حيث تضعف السلطة المركزية، ولم يكن من السهل جباية الضرائب في هذه المناطق بدون إرسال قوات عسكرية لتحصيله، ولذلك استخدم المرابطون هؤلاء النصارى للقيام بهذا العمل[2].

وقد فعل المرابطون ذلك من أجل ضمان تحصيل الضرائب وعلمهم أن أمثال هؤلاء يخافون السلطان ويخشون العافية، ولا يفرطوا في أداء واجبهم، كما يمدون أيديهم إلى أموال الجباية، وقد اشتد نفوذهم في الدولة خاصة في الجيش وشؤون الجباية بعدما اضطربت أحوال الدولة المرابطية على أثر قيام حركة المهدي في المغرب[3].

2- <u>اقتصاديا:</u>

لقد شكل النظام المالي بمختلف توجهاته وفروعه، العصب الأساس الذي اعتمدت عليه الدولة في بلاد المغرب خلال العصر الوسيط فالضرائب مثلا اعتبرت موردا ضروريا لاستمرار الدولة وتدعيم نفوذها والسياسة النقدية كانت تعبر بدورها عن مدى تحكم السلطة في المعاملات المالية، والحديث على النظام الجبائي وتأثيراته في الدولة المرابطية خلال عصر الوسيط وفي مختلف مجالاته[4].

أ-الزراعة:

لقد اتبع المرابطون سياسة ضريبة عرفت الشطط في مختلف مراحلها اتجاه المجال الزراعي، فأثرت بدورها على وضع الفلاح وانعكست سلبا على استنزاف المزارع والمراعي[5]، ففي عهد يوسف

---

[1] عبد القادر طوليب: النظام المالي الجبائي في الدولة الموحدية وأثره عليها قبالات نموذجا، المجلد7، العدد25، مؤسسة كان للدراسات والترجمة والنشر، مصر،30-09-2014م، ص 259.

[2] حسن أحمد محمود، المرجع السابق، ص358.

[3] ابن خلدون، مقدمة، المصدر السابق، ص ص،287، 288.

[4] مسعود كربوع: النظام المالي للدويلات الإسلامية في المغرب، ص151.

[5] نفسه: ص454.

(500-537ه/1106-1143م) تأثرت الأراضي الزراعية بسبب الضرائب، وكان لذلك الأثر الواضح في تدهور وضعية الملاك والزراع[1]، لتعسف الجباة خاصة المتقبلين والخراص، الذين كانت لهم اليد الطولي في فرض ما شاؤوا من الضرائب على الفلاحين[2]، واستغلوا مواقعهم وبالغوا في تحصيل الضرائب المفروضة على المزارعين، وهذا ما زاد من تعسفهم أن علي بن يوسف المرابطي جلب الروم إلى المغرب" وقدمهم على جباية المغارم"[3].

ب-الصناعة:

مما لا شك فيه أن هذه المغارم والقبالات المفروضة على الحرفيين والصناع، كانت لها أثر سلبيا على النشاط الصناعي، ولا يختلف ذلك الأثر عما تسببت به تلك الأداءات المرتبطة بالمجال الصناعي، فضريبة العبور التي فرضها المرابطون على تنقل الأشخاص من منطقة لأخرى كان لها أثر سلبيا على الحرفيين والصناع[4]، على اعتبار أن هؤلاء الأشخاص عادة ما كانوا يجلبون المواد الأولية لصناعتهم أو لصرف بضائعهم.

ومن الانعكاسات السلبية الجبائية لدى المرابطين على الميدان الصناعي وأفراده، ذلك التحول الذي عرفته مكانة الحرفيين والصناع ضمن الترتيب الاجتماعي لمختلف فئات المجتمع، على عهد نهاية الحكم المرابطي حتى أنهم تحولوا بفعل ذلك إلى الطبقة الوسطى[5].

جـ-التجارة:

كانت الضرائب تفرض على المراكب الصاعدة والنازلة[6]، ولعل في هذا التشدد الجبائي، وتدقيق المراقبة على حمولات التجارة أن دفعهم إلى نهج سبل إرشاد السماسرة، والقيمين على استخلاص الأموال، وذلك قصد تسهيل سلعهم من دون الكشف عن حمولاتها الحقيقة، وهنا يتضح أن السلطة المرابطية نهجت أسلوبا متشددا في استخلاص حقوقها الضريبية وهو ما مكنها من مسايرة طموحاتها التوسعية[7].

3- <u>اجتماعيا</u>:

---

[1] عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق ، ص 172.

[2] إبراهيم القادري بوتشيش: مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، ص 179.

[3] مؤلف مجهول: الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشي، ص 85.

[4] كربوع مسعود، النظام المالي للدويلات الإسلامية في المغرب، ص 460.

[5] إبراهيم القادري بوتشيش: مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين ، ص215.

[6] رشيد اليملولي: الضرائب في الغرب الإسلامي وأثرها في التاريخ السياسي (441هـ-868هـ/ 1049م-1464م)،أطروحة دكتوراء، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للغرب الإسلامي الوسيط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة المولى إسماعيل، مكناس، الرباط، 2010-2011م، ص 55.

[7] إبراهيم القادري بوتشيش: مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، ص 163.

لقد انعكس النظام الجبائي على ناحية الاجتماعية، ففي المستوى المعيشي، ظهر الغلاء في دولة المرابطية، حيث جاءت على أساس الغلاء المفرط للأسعار بفعل جملة من العوامل في مقدمتها خطورة انهيار القيمة الشرائية للعملة، التي أصبحت عرضة للتزوير الأمر، الذي أدى إلى ارتفاع حجم الكتلة النقدية المتداولة بفعل تعدد العملة، واختلافها يؤكد حقيقة هذا أمر هو زمن يوسف بن تاشفين. ففي أيامه بيع القمح أربعة أوسق بنصف مثقال، والثمار ثمانية أوسق بنصف مثقال، ومن الطبيعي أن يساهم إلغاء يوسف بن تاشفين للضرائب غير الشرعية في رفع القيمة الشرائية للدينار المرابطي، وهذه القيمة تمتعت بها العملة المرابطية[1].

وهذا يؤكد أن الدولة المرابطية بنت اقتصادها على أساسات هشة غير طبيعية، ولا قابلة للنمو، ثملت في المغانم والمكوس والجزية والخراج، فضلا عن المصادرات، وكلما شعر الأمير المرابطي بفراغ بيت المال، واحتاج إلى النفقات لتحقيق مشروعاته التوسعية، لم يجد غضاضة في مصادر "خدام الدولة" من وزراء وكتاب وولاة، لذلك لم يكن غريبا في ظل مجتمع يتميز بعدم استقرار الوضعية الاجتماعية للفرد، وانعدام الثقة أن تصبح الطبقة ذاتها غير طبيعية في تطوراتها لأنها رهينة للسياسة المالية للحاكم، والتي تعتبر المصادرة إحدى مظاهرها، فالأرض أو الثروة أو رأس المال الذي يملكه الشخص يكون أصلا بيد سياسة الدولة[2].

4- <u>ثقافيا:</u>

في منتصف القرن السادس الهجري، ازدهرت الحياة الاقتصادية في الدولة المرابطية، وانعكس ذلك على سياساتهم المالية تجاه تطوير الحياة العلمية والثقافية، لمختلف المدن والعواصم للدولة، فقد ساهمت بدورها في جلب طلبة العلم من مختلف المناطق المجاورة داخل دولتهم، وهذا ما يسمى امتداد نشاط الرحلة العلمية باتجاه بلاد المغرب بالوسيط على عهد المرابطين، ولقي كل من رام شيئا من غير المذهب المالكي بالمغرب، أو جنح إليه من الإنكار لعلمه والتسفيه لحلمه ما لم يكن له قبل ولا استتب له معه أمر[3].

---

[1] مسعود كربوع: النظام المالي للدويلات الإسلامية في المغرب، ص ص476، 477.

[2] إبراهيم القادري بوتشيش: مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، ص 121.

[3] الونشريسي: المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي علماء افريقية والأندلس والمغرب، 1990م، الجزء الثاني، تحقيق: محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان ، ص 169.

الفصل الثاني: النظام الجبائي لدولة الموحدين.

أولا: مصادر الجباية لدولة الموحدين وآلية تحصيلها.

ثانيا: الإصلاح الجبائي عند الموحدين.

ثالثا: انعكاسات النظام الجبائي على الدولة الموحدية.

أولا: مصادر الجباية لدولة الموحدين وآلية تحصيلها.

1ـــــ الضرائب الشرعية عند الموحدين:

أ ـــــ الزكاة:

أولى الموحدون العناية بجبي الزكاة، باعتبارها ركنا من أركان الإسلام الخمسة، وموردا هاما لخزينتهم، ويؤكد ذلك رسالة الفصول التي بعثها عبد المؤمن بن علي إلى أهل بجاية، يوصيهم فيها بإقامة الحدود وحفظ الشرائع، ويذكر الزكاة، في قوله:‹‹...وخذوا بإيتاء الزكاة، وبالكشف عن مانعيها وتشخيص ممسّكيها أو النزر اليسير منها؛ فالزكاة حقّ المال والجهاد وواجب على من منع منها قدر العقال؛ فمن ثبت منعه للزكاة فهو لاحق بمن ثبت تركه للصلاة، فمن منع فريضة واحدة كمن الفرائض كلها ...››، وهكذا جعل حكم مانع الزكاة كتارك الصلاة، وجزاءه الحرب[1].

ذكر صاحب كتاب المن بالإمامة أن يوسف بن عبد المؤمن أخذ الزكاة، وصرفها بما يقتضيه الدين الإسلامي، ‹‹...أخذ الزكاة من الماشية، والحرث على حكم الكتاب والسنة، ووضعها في مواضع حقها... ››[2].

ب ـــــ الجزية:

كان الموحدون منذ بداية عهدهم قد جروا على عادة المشارقة في تمييز اليهود وأهل الذمة عن المسلمين، وذلك لأمرهم بمخالفة هيئتهم هيئة المسلمين، في اللباس والركوب، ومنعهم من تعلية مبانيهم على بيوت المسلمين[3].

بعد دخول المؤمن بن علي تونس عرض على من بها من اليهود والنصارى الإسلام، أو الخروج من البلاد، أو القتل، ولم يطلب الجزية منهم، وإنما استباح دماءهم إذا أصروا على البقاء بين المسلمين دون أن يسلموا[4].

---

[1] مؤلف مجهول: مجموع رسائل موحدية من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية، 1941م، تحقيق: الڤي بروڤالنصال، المطبعة الاقتصادية، الرباط، المغرب، ص133.

[2] عبد الملك بن صاحب الصلاة: المن بالإمامة تاريخ بلاد المغرب والأندلس في عهد الموحدين، طبعة3، دون تاريخ ، تحقيق: عبد الهادي التازي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ص211.

[3] ابتسام مرعي خلف الله: العلاقات بين الخلافة الموحدية والمشرق الإسلامي (564-936هـ/1120-1985م)، 1985، دار المعارف، ص ص 258، 259.

[4] احسن بولعسل: المرجع السابق، ص182.

كما ألزم الخليفة الموحدي المنصور اليهود بلباس خاص يميزهم عن المسلمين، بسبب أذيتهم للمسلمين والتآمر عليهم والتجسس على الجيش ونقل أسرارهم إلى الأعداء، وهو ما يبرر هذه العدوانية التي مارسها الخلفاء الموحدون ضد اليهود[1].

رغم الاضطهاد الذي عانى منه أهل الذمة عامة، واليهود خاصة من الموحدين، إلا أنه كان لليهود خاصة دور هام في تنشيط الحياة الاقتصادية، مثل: التجارة، الصناعات الحرفية، وصناعة النقود في دور السكة[2].

جـ- الخراج:

في سنة 555هـ/1160م أصدر عبد المؤمن بن علي أمر يتعلق بمسح أراضي بلاد المغرب الشرقية وإلى المغرب الأقصى حتى بحر المحيط غربا، والسوس في الجنوب، ثم طرح من المساحة الإجمالية نحو الثلث، اعتبرها جبالا وأنهارا وصحاري وطرق، أما ما تبقى منها فرض عليه الخراج[3]، وأشار الناصري أن عبد المؤمن بن علي ألزم كل قبيلة بدفع خراجها في قوله: ‹‹... وألزم كل قبيلة بقسطها من الزرع والورق، فهو أول من أحدث ذلك في المغرب...››[4] .

وأصبح هذا الإجراء قاعدة سار عليها الخلف الموحدون، بعد وفاة عبد المؤمن، ففي عهد الخليفة الثاني يوسف اتسعت رقعة الدولة، وزاد الخراج، لأن كل مناطق بلاد المغرب كانت تدفع الخراج للموحدين من بلاد إفريقية والمغرب الأوسط وبلاد الأندلس[5].

ويضيف المراكشي أن يوسف عبد المؤمن أخذ الخراج من مراكش وأعمالها، وأصبحت لديه ثروة كبيرة من خراج الأراضي التي فتحها الموحدون، فيقول: ‹‹...هذا كله لا ينازعه إياه أحد ولا يمتنع عليه منه درهم، مضافا إلى مراكش وأعمالها، أعمال مراكش أيضا في نهاية من السعة، لأن بالقرب منها قبائل ضخمة وبلادا كثيرة، فلم يرتفع لملك من الملوك ـأعني ملوك المغربـ قبل أبي يعقوب هذا أو بعده، وما ارتفع إليه من الأموال...››[6].

---

[1] صديقي عبد الجبار: التحولات الاجتماعية والاقتصادية في المغرب الإسلامي خلل مرحلة اضمحلال الدولة الموحدية، مجلة دراسات، المركز الجامعي نور البشير، البيض، جوان 2016م، ص 285.

[2] عز الدين رزين، مصطفى بن واز: موارد بيت المال ومصارفها خلال العصر الموحدي (543-558هـ/1148-1268م)، مجلة عصور الجديدة مصنف ج، المجلد 11، العدد2، 2جوان2021م، ص 215.

[3] احسن بولعسل: المرجع السابق، ص186.

[4] الناصري: المرجع السابق، الجزء 2، ص 139.

[5] عز الدين رزين، ومصطفى بن واز: المرجع نفسه، ص ص 219، 220.

[6] عبد الواحد المراكشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ص256.

أما في عهد المنصور وباتساع حدود الدولة، ارتفعت ضريبة الخراج، فخراج إفريقية قدر بحوالي مائة وخمسين بغلا كل سنة، هذا بالإضافة إلى بجاية وتلمسان، والمغرب والأندلس عامة[1].

د ـــــ الغنيمة:

تعتبر الغنائم موردا هاما في تاريخ الدولة الإسلامية، ومنها دولة الموحدية، لاسيما وأن الحروب كانت كثيرة ومستمرة في بلاد المغرب والأندلس، وخاصة أنهم اعتبروا أعداءهم من المسلمين كفارا، حيث قضى الموحدون على المرابطين، وسقطت مراكش واستولى الخليفة عبد المؤمن على أموالها وسكانها، وجعلهم غنيمة للموحدين[2]، يقول الزركشي:«...ثم بعث لفتح تلمسان وزحف على فاس ففاتته بها بيعة أهل سبتة فولى عليهم يوسف بن مخلوف الهنتاتي ومر بسلا ففتحها، ثم وصل إلى مراكش فحاصرها تسعة أشهر وأميرها اسحاق بن علي بن يوسف بويع صبيا صغيرا عند بلوغ خبر أخيه، وبعد طول الحصار جهدهم الجوع فبرزوا إلى مدافعة الموحدين فانهزموا وتبعهم الموحدون ففتحوا عليهم المدينة أواخر شوال سنة إحدى وأربعين وخمسمائة، ونجا إسحاق بين يدي عبد المؤمن فقتله الموحدين في ثامن عشر شوال، واستولى عبد المؤمن على جميع بلاد المغرب وانقضت منها دولة لمتونة...»[3].

حصل الموحدون على غنائم وأموال كثيرة عند افتتاحهم جبل بودكة بلاد غمارة، ويعددها صاحب الصلاة في قوله:«...والذي نفل الله الموحدين أعزّهم الله من ضروب المغنائم والأنفال، وذلك من البقر اثنا عشر ألفا، ومن الغنم سبعة وعشرون ألفا وثلاث مائة، ومن السبي ثلاثة آلاف وستة مئة وسبعة وأربعون، ومن الدواب ستمائة وسبعة عشر...»[4].

وكانت معركة الآرك مصدر ضخم للغنائم حصل عليها الموحدون، وفي رواية أن الموحدين غنموا من هذه المعركة 13 ألف أسير، ومن الخيام 143 ألفا، ومن الخيل 46 ألفا، ومن السلاح 80 ألفا، ولاشك أن نصيب خزانة الدولة من هذه المغانم كثيرة[5].

---

[1] احسن بولعسل: المرجع السابق، ص187.

[2] عز الدين أحمد موسى: الموحدون في الغرب الإسلامي تنظيماتهم ونظمهم، دون تاريخ ، دار الغرب الإسلامي، ص 282.

[3] الزركشي: تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، طبعة2 ، 1966م، تحقيق محمد ماضور، المكتبة العتيقة، تونس، ص8.

[4] المصدر نفسه، ص224.

[5] حسن علي حسن: المرجع السابق، ص205.

2ـــــ الضرائب غير الشرعية عند الموحدين:

أ ـــــــ الأتاوى:

الإتاوة هي ضريبة تؤخذ من العدو وبانتظام كل فترة، نتيجة انتصار المسلمين أو دفعا لخطر المسلمين وكسب رضاهم[1]، وباعتبار أن الدولة الموحدية كانت دولة عسكرية حربية مترامية الأطراف فقد كان جزء كبير من بيت المال يأتيها من هذا النوع من الضرائب[2].

ونذكر منها الإتاوة التي أرسلها ملك صقلية إلى الخليفة يوسف بت عبد المؤمن سنة 575هـ، حسب قول المراكشي: ‹‹...وفي هذه السفرة صالحة ملك صقلية وأرسل إليه بالإتاوة، بعد أن خافه خوفا شديدا، فقبل منه ما وجّه به إليه، وهادنه على أن يحمل إليه في كل سنة مالا اتفقا عليه، وبلغني أنه اتصلت إليه منه ذخائر لم يكن عند ملك مثلها، مما اشتهر منها حجر ياقوت يسمى الحافر..... ››[3].

وبعد إخضاع أبو يعقوب بن يوسف شرق الأندلس، دخل في مفاوضات مع بني غانية الذين وافقوا على إعطائه إتاوة سنوية، وظلت هذه الإتاوة مستمرة طوال عهد البيار إسحاق بن محمد بن غانية، وظل الوضع قائما حتى عام 578هـ/1182م[4].

فرض الخليفة أبو عبد الله يعقوب المنصور الإتاوات على بعض المدن القريبة من منازل المرنيين بعد تغلبهم على كثير من التواحي والقبائل، مثل: فاس، تازا، مكناسة، وذلك لكي يوقف الهجومات عن دولته[5].

---

[1] صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي: النظم والمعاملان المالية في المغرب عصر دولة الموحدين (563-668هـ/1130-1629م)، دون تاريخ، مكتبة الثقافة الدينية، ص194.

[2] عز الدين رزين، مصطفى بن واز: المرجع السابق، ص223.

[3] عبد الواحد المراكشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ص252.

[4] صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي: المرجع السابق، ص194.

[5] محمد علي أحمد قويدر: التاجرة الداخلية في المغرب الأقصى في عصر الموحدين(541-668هـ/ 1145-1269م)، دون تاريخ ، مكتبة الثقافة الدينية، ص140.

ب ـــــ المصادرات:

كانت أموال الثائرين على الدولة أو المؤيدين للأعداء المحاربين تضم لبيت المال الموحدي، وشكلت مصادر الأموال موردا دائما لاسيما من العمال المتهمين بالتقصير في واجباتهم أو الخيانة في أعمالهم، ولم يكن الدخل من المصادرات يسيرا[1].

في سنة 579هـ/1198م قبض يوسف بن عبد المؤمن على عامل فاس، وسائر العمال الذي خدموا في مدنه واستأصل أموالهم ورد للمخزن ضياعهم وألزمهم أن يدفعوا أربعمائة ألف دينار وستين ألفا، فقسطوها على أنفسهم، وعين عليهم رقباء حتى دفعها[2].

كذلك قام الخليفة يوسف بن عبد المؤمن عام 573هـ /1177م بمحاسبة وزرائه وعماله، ومنهم وزيره إدريس بن جامع الذي استطفى أمواله، ومشرف اشبيلية الذي أمر بسجنه والاستيلاء على أمواله.

وفي عام 597هـ/1183م حاسب الخليفة أيضا عمال فاس ومكناسة وغيرهم، وقام بمصادرة أموالهم، وفرض المحققون عليهم أموالا يدفعونها لخزينة الدولة[3].

كما سار المنصور الموحدي على السياسة أبيه، من مصادرة الأموال ، فيذكر ابن عذارى أنه عندما استقر في اشبيلية، لتفقد أشغاله، حاسب عماله هناك، ومن بينهم أبو سليمان داود بن أبي داود، قام بمصادرة أمواله، ودفع غرامة مقدارها مئة وخمسون ألفا، وأيضا وحوسب أبو علي عمر بن أيوب لاختزانه أموالا ضخمة من النفقات والمرتبات، فقبضت منه عشر ألف دينارا، وطلب منه إحضار الباقي، عجز عن توفيره فاعتقل مع سليمان حتى تداركهما عفو أمير المؤمنين[4].

جـ ـــــ المكوس:

وهي ضرائب غير شرعية، منها المغرم والوظيفة، والقبالة، والكل يشرف عليه المتقبل أو المشرف أو الأمين[5].

---

[1] عز الدين رزين، ومصطفى بن واز: المرجع السابق، ص222.

[2] عز الدين أحمد موسى: الموحدون في الغرب الإسلامي تنظيماتهم ونظمهم، المرجع السابق، ص ص 286، 287.

[3] صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي: المرجع السابق، ص196.

[4] ابن عذارى: المصدر السابق، الجزء3، ص332.

[5] عبد العزيز عبد الله: معلمة الفقه المالكي، دون تاريخ ، دار الغرب الإسلامي، ص315.

فرض عبد المؤمن بن علي مكوس تسمى "الرتبة" على الداخلين بسلعتهم، التي كانت تستلمها الدولة من التجار، مقابل حماية الطرق، وتوفير أمنهم وسلامة سلعتهم[1]، أما بالنسبة للتجارة الخارجية فقد سميت الضرائب المفروضة عليها ضريبتي الصادر والوارد، ومثال ذلك ما فرضه عبد المؤمن على تجار بيزة وجنوة والبندقية[2].

وفي نهاية عصر الدولة الموحدية اضطرب حبل الأمن وتقلصت أراضي الدولة، وانتشرت الفتن، ونزلت المجاعات بالناس، وتنامى الغلاء، فلجأ الخلفاء وعمال الولايات إلى فرض ضرائب جديدة، مخالفة للشرع، أثقلت كاهل العامة في مراكش، وعندما استلم المرينيون الحكم ألغو كل المكوس والضرائب غير الشرعية التي فرضها الموحدون[3].

3ـــــــ <u>آلية تحصيل الجباية عند الموحدين:</u>

يعتبر ديوان بيت المال في النظام المالي الموحدي، هو المؤسسة المسؤولة التي تباشر الإشراف على إيرادات الدولة ونفقاتها، وعلى مواردها العامة[4]، والمسؤول عن تحصيل وضبط الأموال فيه يسمى صاحب الأشغال، الذي يتمتع بمكانة ممتازة نظرا للعمل الذي يقوم به[5]، ومن بين من تولى هذا المنصب: أبو إسحاق بن محمد السوفي، وأبو داوود يلول بن جلداسن، كما تولاها كذلك القضاء، عندما أسندها الخليفة يوسف بن عبد المؤمن إلى القاضي أحمد بن الصقر، والقاضي أبو عمر بن حجاج في عهد الخليفة المرتضى 646هـ/1248م، الذي أحسن عمله فيها[6].

وكان يعاون صاحب الأشغال رؤساء الدووين المالية بالدولة وهم:

1ـــــــ صاحب ديوان الأعمال المخزنية: الذي يراقب ايرادات الدولة، ويشرف على الدخل والمنصرف، ويراقب العمال والمشرفين ويحاسبهم، كان يعاونه مجموعة من المشرفين، وظيفتهم الإشراف على العوائد والمكوس.

---

[1] احسن بو لعسل: المرجع السابق، ص189.

[2] رزين عز الدين، مصطفى بن واز: المرجع السابق، ص 221.

[3] صابر عبد المنعم محمد علي البتاجي: المرجع الساق، ص200.

[4] علي عشي: الموارد المالية عند الموحدين وانعكاساتها على المجتمع والدولة (514-668هـ/1120-1269م)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 14، العدد1، 2021/4/1، ص121.

[5] حسن علي حسن: المرجع السابق، ص 187.

[6] نضال خليفة أحمد العتيري، وعبد النبي علي عبد الحفيظ حديدة: النظام المالي في عهد الدولة الموحدية (543هـ -1148م/ 668هـ-1269م)، مجلة كلية الآداب، الجزء الأول، العدد 29، جوان 2022، ص467.

2ـــــ متولي الجباية: وهو المسؤول عن تحصيل الضرائب بمختلف أنواعها ،ولع عمال في مختلف المدن[1]، كانت توليتها من اختصاص الوزير، مثل: الوزير أبو جعفر بن عطية في عهد الخليفة عبد المؤمن بن علي، والوزير بن يوجان في عهد الخليفة المنصور[2].

3ـــــ متولي المستخلص: وهو المشرف عن أموال الخليفة والمحافظة عليها وتحميل مايتعلق بها من مختلف أبواب الدخل[3]. (انظر الملحق رقم 4 ، ص 59)

ثانيا: <u>الإصلاح الجبائي في دولة الموحدين</u>:

تجب الإشارة هنا إلى أن الدولة الموحدية قد نادت في أول أمرها بإنكار الجباية غير الشرعية، ودعت إلى رفع المغارم والمظالم قبل الوصول إلى الحكم، غير أنها سرعان ما تعود إلى فرض المكوس بعد أن يستتب لها الأمر، وقد استشرى أمر فرض المكوس مع مرور الزمن ونضوب معين غنائم الفتوحات وعجز المداخيل على تغطية المصاريف.

وقد سارت الدولة الإسلامية على هذه السياسة منذ ظهورها فأنشأت بيت المال[4]، يقوم على صيانته وحفظه والتصرف فيه لصالح الجماعة الإسلامية وهو يشبه الوزارة المالية[5].

وقد أشارت المصادر التاريخية وعلى رأسهم ابن عذارى الذي قدم لنا مادة عامة عن الجباية، من ذلك أنه سنة (569هـ/11784م) وصل ابن مثنى مشرف تونس والقيروان بأموال خراجها، أما الرواية الثانية وهي تخص عهد أبي يعقوب المنصور (558-580ه/1163-1184م) وهو بإشبلية: " رفعت إلى دار الإشراف بإشبلية الأزمة بأعشارها وكراء رباعها"[6].

وخلال منتصف القرن السادس الهجري /12م، أدخل الموحدون إلى منطقة الغرب الإسلامي[7]، الإسلامي[7]، نظماً نقدية جديدة مخالفة للنُّظم والتقاليد النقدية السابقة، تحذوهم رغبة الإصلاح والتجديد،

---

[1] حسن علي حسن : المرجع السابق ، ص 187-189.

[2] نضال خليفة أحمد العتيري، وعبد النبي علي عبد الحفيظ حديدة: المرجع السابق، ص467.

[3] حسن علي حسن: المرجع نفسه ، ص 189.

[4] محمد القبلي: تاريخ المغرب، المرجع السابق، ص 243.

[5] حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام-السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، الجزء 1، الطبعة 14، سنة 1417ه-1997م. نشر نشر هذا الكتاب بالاشتراك مع مكتبة النهضة المصرية، دار الجيل-بيروت، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص 365.

[6] ابن عذاري: المصدر السابق، ص 134.

[7] إبراهيم حركات: المغرب عبر التاريخ، المجلد الثاني، دون تاريخ، دار النشر الحديثة، الدار البيضاء، ص 339.

ويعتبر الموحدون أول دولة في المغرب والمشرق، تتخذ الشكل الهندسي المتميز، أي المربع لعملتها، هذا ما ميز العملة الموحدية عن المرابطية، والإصلاح في شكلها وتغير فيها[1].

1- تعريف النّقود :

لغة : مصطلح النقود من النقد، وهو تميز الدّراهم، وإخراج الزّيف منها ، ومنه نقد الشيء، ويقال درهم نقد جيد لا زيف فيه [2].

اصطلاحا: تم استخدام كلمتين هما: النقد والنقدين، أما كلمة النقد فاستعملت بمعنى الثمن، أما كلمة النقدين فهي دلالة على الذهب والفضة، ومنه النقود هي تلك الأثمان التي تدفع مقابل سلعة ما أو خدمة معينة [3].

أما عن أنواع العملات الموحدية المذكورة في المصادر، كانت تقوم أساسا على الدينار والدرهم، فجزء الدينار إلى النصف والربع ، ومن الدرهم تضرب الأنصاف والأرباع والأثمان، أو تضرب منه وحدات تعرف بالقراريط أو الخراريب ، يهدفون من ذلك إلى تسهيل التعامل التجاري بين الناس[4].

ومن بين هذه الأنواع نجد :

1- الدينار الذهبي : اختلفت الدنانير الذهبية الموحدية في مسمياتها وأوزانها باختلاف الخلفاء[5]، حيث كانت تنسب أحيانا إلى الخليفة منها الدنانير المؤمنية نسبة إلى الخليفة عبد المؤمن ، وهناك الدنانير اليوسفية نسبة إلى أبي يعقوب، وهناك الدنانير اليعقوبية المنسوبة إلى الخليفة أبي يوسف يعقوب.

2- الدراهم الفضية : تتمثل في الدرهم المربع الذي هو عبارة عن قطعة معدنية، من الفضة مربعة غير منتظمة الشكل تحتوي بداخلها مربعين متداخلين الأول غفل من الزخرفة، والثاني عبارة عن حلقة متصلة الحلقات على هيئة حبيبات مثل حبات اللؤلؤ[6]، ويرجع هذا التغيير في الشكل الخارجي للدرهم

---

[1] فاطمة فيلالي: النقود الموحدية دراسة في الأنواع والقيمة ،مجلة العصور الجديدة، المجلد10، العدد1، مارس2020، ص 170.

[2] ابن منظور: المصدر السابق، الجزء6، ص 4517.

[3] نزيه حماد: قضايا فقهية معاصرة في المال والاقتصاد، 2001م ،دار الشامية ، بيروت ،ص ص29،55.

[4] عبد الصمد حمزة : النظام المالي لدولتي المرابطين والموحدين في المغرب الإسلامي ،مجلة أنسنة للبحوث والدراسات،العدد 6، ديسمبر 2012م، ص20.

[5] صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي :المرجع السابق، ص 282.

[6] فاطمة فيلالي: المرجع نفسه، ص ص 176، 178.

من الاستدارة إلى التربيع، حسب البيدق مؤرخ المهدي: فإن تربيع السكة من ابتكار محمد بن تومرت القائم بأمر الموحدين[1]. (انظر الملحق، رقم 6، ص 61)

3- الفلوس النحاسية أو البرونزية : عرف العصر الموحدي في بعض أوقاته العملات النحاسية، وكانت تعرف بالحشمية[2]، حيث وجد بمدينة فاس دور لسّك النحاس خلال عهد أبي يعقوب يوسف، أزيد من اثنتي عشر داراً [3].

يبدو أن النظام النقدي علي عهد الموحدين لم يتوافق من حيث العملة الذهبية المتمثلة في الدينار الذهبي من الدينار الشرعي المتعامل به في بلاد المغرب، قبل مجيء الموحدين، والمقدر بـــ 4.25غ، ولكن احترموا المنظومة النقدية التي نشأت في إطار الاقتصاد النقدي الإسلامي ، والتي ترتبط بين الدينار والدرهم، من حيث الوزن ، وتجدر الإشارة إلى أن الموحدين ادخلوا على الدينار المستدير أسلوبا نقديا جديدا تمثل في إضافة المربع وسط الدائرة [4].

رغم المشاكل التي طرحت حول النقود الموحدية حافظت على قيمتها لقيمة الذهب والفضة، وهما المعدنان اللذان استخدما كنقود لأن قيمتهما ثابتة، لا تتقلب مع تقلبات الأسواق[5].

والخلاصة من تتبعنا لمختلف المشاريع الإصلاحية التي عرفتها القطاع الجبائي، أننا نسجل عدم التزام ببعض الوعود الجبائية لكن هذا لا يتماشى مع ضعف الدولة، لأنها رافقت مشاريعها السياسية، في مختلف مراحل الدولة وليس بدايتها فقط، كما يمكننا أن نقرب بالطابع التكراري لعودة المغارم وتنوعها مرتبطة بالهيكلة الإدارة المالية، وهذا لا يعتبر ضعف للدولة الموحدين في عصر الموحدين .

ثالثا :<u>انعكاسات النظام الجبائي على الدولة الموحدية:</u>

نجد أثر النظام الجبائي في كل من المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

---

[1] البيذق: المهدي بن تومرت: وبداية دولة الموحدين، 1971م، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، المغرب، ص68.

[2] ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص379.

[3] عبد الواحد المراكشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب ، ص362.

[4] مسعود كربوع: النوازل والنقود والمكاييل والموازين في كتاب المعيار للونشريسي، مذكرة ماجستير في التاريخ الوسيط، إشراف: رشيد باقة، قسم تاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية والإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2012-2013، ص85.

[5] نفسه، ص85.

1- سياسيا وعسكريا:

أصبح للجيش نفقات خاصة من بيت المال، حيث يعتبر الجيش الدعامة الأساسية للدولة، لذا فقد أولت الدولة الموحدية اهتماما كبيرا به، وبحكم تعدد الحملات العسكرية البرية والبحرية، فقد احتل الإنفاق على الجنود والجيش الصدارة في كمية الإنفاق من بيت المال، وقد شملت النفقات العتاد والمؤن واللباس وحتى المسكن[1]، هكذا أسهمت الموارد المالية التي توفرت للدولة الموحدية وما تبعها من كثرة في النفقات العسكرية في دعم الجيش الموحدي الذي نجح في تحقيق وحدة بلاد المغرب.

ساهمت دعوة الموحدين لإلغاء الضرائب غير الشرعية، بالتشهير بأعدائهم لاسيما المرابطين، وإظهارهم على أنهم أصحاب فساد مالي، مما ساهم في تحقيق أهداف الموحدين العليا، كما نجح الموحدون من خلال الدعوة في قطع التمويل المالي من قبل القبائل والجماعات وحتى المغرب لأعداء الموحدين من المرابطين ومن تمرد عليهم فيها بعد، وقد كان لهذا أثر في جذب زيادة التمويل المالي لصالح الموحدين، خاصة في بداية نشأتها[2].

في الفترة (610ه/1213م) شهدت الدولة الموحدية مجموعة من الفتن والاضطرابات السياسية، أعقبتها ضعف للقوة العسكرية وبالتالي كثرة الهزائم الحربية وانعدام الأمن الداخلي، بسبب قلة الموارد المالية للدولة فكانت الخزينة خالية في كثير من الأحيان، بهذا أصبح الجيش ضحية الأزمات الاقتصادية للدولة الموحدية والدليل على ذلك معركة العقاب (يوم الاثنين 15 صفر سنة 609ه/16 تموز/ يوليو 1212م)، التي وقعت بين قوات الملك الفونسو الثامن ملك قشتالة ومنافسوه السياسيين سانتشو ملك البرتغال، وبيدرو الثاني ملك أرغون ضد قوات الموحدين قادها السلطان محمد الناصر، انتهت بخسارة الموحدين[3].

وبذلك ساهم ضعف وانحلال النظام المالي الجبائي في سقوط الدولة الموحدية على المستوى السياسي والعسكري .

2-اقتصاديا:

ساهم النظام المالي الجبائي في استقرار الأوضاع الاقتصادية بالبلاد، وكان هذا النظام وما تضمنه من إدارة مالية مع سياسة مالية حكيمة خاصة فيما يتعلق بالمصادر التي تجبى منها الأموال،

---

[1] ابن صاحب الصلاة، المصدر السابق، ص 216

[2] صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي: المرجع السابق، ص ص343، 344.

[3] عبد الرحمان حسن العزاوي: تاريخ المغرب العربي في العصر الإسلامي، 1432ه-2011م، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 132.

خاصة النفاقات المختلفة، وإصدار عملات نقدية تنظم بها المعاملات بين السكان، حيث أثر ذلك على دفع عجلة اقتصاد البلاد، مما ساهم في تنظيم علاقة السكان الموحدين بحكامهم، ومعرفة كل شخص ما له وما عليه من الناحية المالية، وهذا يعود على الثقة فيما بينهم في ظل مبادئ وقوانين يخضع لها الجميع[1].

وقد يكون لقيام المنصور بمضاعفة وزن الدينار القديم، وتعظيم حجمه، دور في دعم قيمة الدينار، مما كان له أثره في تحسين الحالة الاقتصادية بالمغرب والأندلس[2].

أ – **الزراعة:** اعتنى الموحدون بمسح الأراضي وإحصاء الصالحة للزراعة بهدف ما يفرض عليها من خراج، وضبط المعاملات الجبائية المالية، فزادت النفقات الزراعية، وامتلأت البساتين وعمرت بأــنواع كثيرة من الفواكه الصيفية والخريفية[3].

ب– الصناعة: لقد أبرزت الصناعة في ظل الموحدين ازدياد حاجة الدولة للصناعات العسكرية، واتساع نطاق المعمار خاصة في البلاد الغربية، وامتداد أثر الحضارة الأندلسية إلى جميع الطبقات في البلاد، حتى أن قصور الخاصة أصبحت مكتفية ذاتيا من كل نواحي الحياة[4].

فقام الموحدون يجلب الخبرات الأندلسية من بينهم أحمد بن باسة عريف البنائين بالأندلس في بناء القصور[5]، أي ما بدأ به المرابطون أكمله الموحدون في الصناعة في بلاد المغرب.

وقد ظهرت عدة صناعات منها صناعة السفن[6]، وصناعة الزجاج والنسيج، وصناعة أدوات النحاس والحديد[7].

جـــ – التجارة: لقد نشطت الحركة التجارية الداخلية بمدن المغرب وذلك نتيجة للازدهار الزراعي والصناعي الذي عاشته المنطقة خلال حكم الموحدين، وعليه صارت الأسواق التجارية تموج بحركة

---

[1] صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي: المرجع السابق، ص363.

[2] نفسه: ص 137.

[3] ابن غازي المكناسي: الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون، تحقيق: عبد الوهاب ابن منصور، طبعة2، 1408ه–1988م، الطبعة الملكية، الرباط، ص 27.

[4] صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي: المرجع السابق، ص 367.

[5] ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص 375.

[6] الحميري: المصدر السابق، ص 435.

[7] عبد الواحد المراكشي: وثائق المرابطين والموحدين، تحقيق: حسين مؤنس، 1997م، مكتبة الثقافة الدينية، شارع بورسعيد، مصر، ص 229.

دائبة في البيع والشراء، وفي نقل التاجر من مدينة إلى أخرى في ظل الأمن والاستقرار الذي سادت المنطقة[1].

كانت العطايا ونفقات خلفاء الموحدين و التي ذهبت للشعب بشكل مباشر عن طريق الاحتفالات بشتى أنواعها، أثرها في ازدهار الأسواق، كما كان لرواتب الجيش التي تخرج بصفة منتظمة، انعكاس على عجلة حركة الأسواق[2].

وكان لازدهار التجارة الداخلية في أسواق المغرب وامتلاء الأسواق البضائع والمنتجات أثر في تنشيط حركة التجارة الخارجية، إذ أصبحت الأسواق مقصد التجار والقوافل من كل مكان يقدمون إليها محملين بالبضائع المختلفة ويصرون عنها، وقد امتلأت قوافلهم بمنتجات البلاد[3].

3- <u>من الناحية الاجتماعية:</u>

أثر النظام المالي الجبائي في رفع المستوى المعيشي لكثير من فئات المجتمع المغربي الإسلامي خاصة في فترة الازدهار والرقي، سواء على مستوى المسكن أو الأطعمة والأكثرية أو لاحتفالات خاصة أو حتى كل الخدمات العامة، وذلك نتيجة لكثرة الموارد وما تبعه من نفقات، لهذا عانى المجتمع الكثير من الآثار السلبية للنظام المالي الجبائي الذي ضعف من عمر الدولة الموحدين كذلك نتيجة كثرة الاضطرابات والأزمات والثورات التي كانت في تلك الفترة[4]، وفي الأندلس كان الفلاحون يتحملون وزر سوء الأوضاع والاضطرابات، فضلا عن تعسف المالكين، وجور جامعي الضرائب من متقبل وخراص وغيرهم[5].

4-<u>من الناحية الثقافية:</u>

لقد شهدت الدولة الموحدية تطورا ثقافيا كبيرا، نتيجة تعدد الموارد والنفقات في دار ازدهار المعارف، وتنوع الطابع الفكري للدولة، وخاصة تشجيع الخلفاء أهل العلم من بينهم بني عبد المؤمن[6].

---

[1] ابن خلدون: مقدمة، الجزء 2، ص 298.

[2] ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص 266.

[3] الحميري: المصدر السابق، ص540-541.

[4] صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي: المرجع السابق، ص ص392-933.

[5] عبد القادر طويلب: الضرائب والمكوس ببلاد لمغرب الإسلامي في عهد الموحدين والدويلات من القرن 6هـ إلى القرن9هـ (12-15م)،أطروحة دكتوراه، إشراف: أحمد الحميدي، تخصص التاريخ والحضارة الإسلامية، قسم الحضارة الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2020-2021م، ص76.

[6] عز الدين أحمد موسى: دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي، 1983م، دار الشروق، القاهرة، ص ص 76،77.

كذلك أسسوا المدارس والمساجد فقد أعطوا شكل تنظمي خاص ببلاد المغرب الإسلامي، لأنهم هم أول من قاموا ببنائها، وقد قسموا المدارس التي أنشأها الموحدون إلى ثلاث أنواع متخصصة هي المدرسة العامة لتخريج الموظفين أو الحفاظ الموحدين وتكوين الإطار الإداري، وتاليها المدرسة الملكية لتعليم الأمراء الموحدين، وأخبارها مدرسة تعليم فن الملاحة بمدينة الرباط[1].

لقد تعددت المراكز العلمية فجذب طلاب العلم والعلماء إلى المغرب الإسلامي من كل النواحي المجاورة لها، حيث عمَّ عصر الموحدين الرقي والازدهار العلمي والثقافي، فقد أصبحت بجاية مثلا في عصر الموحدين معقلا من أهم معاقل الحركة العلمية العقلية التي عرفتها الشمال الإفريقي[2].

[1] محمد عادل عبد العزيز: التربية الإسلامية في المغرب (أصولها المشرقية وتأثيراتها الأندلسية)، 1987م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص ص 41، 42.

[2] صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي: المرجع السابق، ص 398.

الفصل الثالث: مقارنة النظام الجبائي في الدولتين المرابطية والموحدية.

أولا: أوجه التشابه.

ثانيا: أوجه الاختلاف.

أولا ــ أوجه التشابه:

ألغت كلتا الدولتين المرابطية والموحدية الضرائب التي فرضها سابقوها، وتركتا إلا ما نص عليه الدين الإسلامي، من زكاة وجزية، وخراج، وفيء وغنائم.

عمل عبد الله بن ياسين على إحياء المذهب المالكي[1] في القبائل التي ناصرته لموتة وغيرها، وعزم على الجهاد لنشر الإسلام ومبادئه، واعتبرت حركته دينية إصلاحية، أساسها الكتاب والسنة، وطال هذا الإصلاح كل الجوانب، ومنها الاقتصادية، حيث أزال المكوس وأسقط المغارم المخزونية[2] التي فرضتها دولة زناتة، عندما فتح درعة وسلجماسة[3].

أما عند الموحدين فقد جعل محمد بن تومرت منهجيته الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أصلا في دعوته، واجتهد في محاربة المنكرات التي انتشرت عند المرابطين في دولتهم[4]، وظهرت سياسته هذه في رفضه الضرائب غير الشرعية، ويؤكد ذلك ما قاله البيذق في كتابه أخبار بن تومرت، عندما أراد ابن تومرت عبور وادي أم الربيع، فطالبه بضريبة العبور، فقال:«...حتى وصلنا وادي أم الربيع وما كنا نعرف أن الإمام يتكلم باللسان الغربي، فأردنا الجواز فمنعونا حتى نعطي المكس وهو المكرى، وقالوا لنا تعطون على كل رأس كذا وكذا فلما سمعهم المعصوم قال لهم: «آوْمَرَنْ مَلُولْنينْ إنْ سُوسْ آداوَنْتاك»، وصاح عليهم ثم جزنا وكان بعض ما قال لهم إنما السبيل للمسلمين ، وأنتم تقطعونها وهذا غير جائر في الشرع... »[5]

لم تفرض الضرائب غير الشرعية في السنوات الأولى من قيام الدولتين، فقد سار كل أمير على خطى سابقه، فنجد أن يوسف بن تاشفين ابتع سياسة عبد الله بن ياسين، وقام بتوحيد المدن والثغور المنقسمة في المغرب، وبسط حكمه على جميع الأقطار المغربية، من البحر المتوسط شمالا، إلى حدود السودان جنوبا، كان لا يرهق رعيته بالمغارم المحرمة، ولا يفرض منها إلا ما يجزيه الشرع، من زكاة الأخماس والأعشار، وجزية أهل الذمة[6].

---

[1] علي محمد الصلابي: الجوهر الثمين بمعرفة دولة المرابطين، ص9.

[2] ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص128.

[3] علي محمد الصلابي: تاريخ دولتي المرابطين والموحدين في الشمال الإفريقي، ص65.

[4] نفسه: ص300.

[5] البيذق: المصدر السابق، ص26.

[6] محمد عبد الله عنان: دولة الإسلام في الأندلس، العصر الثاني، دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي، طبعة4، 1997م، القاهرة، مصر، ص313.

لقد حرص الأمير عبد المؤمن بن علي على إلغاء الرسوم والضرائب التي تخالف الشرع، التي فرضها المرابطون، كما فعل المهدي بن تومرت عندما ألغى مكس العبور من وادي أم الربيع، وحرمها شرعا واعتبرهم قطاع طرق[1].

صدرت العديد من الرسائل الرسمية التي وضحت رفض الخليفة عبد المؤمن بن علي للمكوس وأنواع القبالات منها رسالته إلى الشيوخ والأعيان وجميع من بقسنطينة في الرابع والعشرين من جمادى الأولى سنة سبع وأربعين وخمسمائة.

‹‹... من آثار أهل الاختلاق والابتداع، ما عملتوه من قبالات والمكوس والمغارم وسائر تلك الأنواع، وكان الأشقياء من ولاتها يرون إيجابا وإلزامها شرعا يلتزمونه، وواجبا يقدمونه، ولا يلتفتون إلى ما أوجب الله من الزكوات والأعشار، بل كانوا يطرحون ذلك اطراح أمثالهم من الفجار...››[2]، ويقصد هنا الضرائب غير الشرعية التي ابتدعها المرابطون في آخر عهدهم، وجاء المهدي بن تومرت وأبطل كل ما لم ينص عليه الشرع من ضرائب، فاقتدى به الخليفة عبد المؤمن بن علي، وأخبرهم أنه لن يأخذ منهم الأموال إلا فيما نصه الشرع، ونرى ذلك في قوله:‹‹... فلا يطلبون إلا ما توجبه السنة وتطلبه، ولا يلزمون ـ ومعاذ الله ـ مكسا ولا مغرما ولا قبالة ولاسيما مما تسميه الظلمة بأسمائها وتلقبه...››[3].

ويذكر ابن صاحب الصلاة أن دولة في عهد عبد المؤمن كانت تعتمد في مداخيلها على الزكوات التي يؤديها المسلمون عن طواعية سواء على حرثهم أو ماشيتهم، وكذا الجبايات والخراجات والأعشار والغنائم الحربية والجزية[4].

لكن سرعان ما عادت الدولتان إلى فرض الضرائب غير الشرعية التي رفضتاها من قبل، لأن الضرائب الشرعية لم تعد تفي بحاجاتهم، ويرجع ذلك لكثرة الفتوحات، واتساع الدولتان.

بعد عبور يوسف بن تاشفين الأندلس، وانتصاره في موقعة الزلاقة على اسبانيا النصرانية، ثم افتتح ممالك الطوائف الأندلسية، فبسط حكمه على الأندلس فأصبحت تابعة لدولته، وبهذا كانت تمتد

[1] البيذق: المصدر السابق، ص26.

[2] مؤلف مجهول: مجموع الرسائل الموحدية من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية ، جزء10، ص21.

[3] نفسه، جزء10، ص22.

[4] المصدر السابق، ص42.

إمبراطوريته عبر البحر شمالا حتى سرقسطة في شمال شرقي اسبانيا، وحتى شنترين وأشبونة في قلب الرتغال[1].

فنجد يوسف بن تاشفين استحدث ضرائب جديدة، ومنها الضريبة الثقيلة التي فرضها على اليهود[2]، وضريبة المعونة على أهل المغرب والأندلس، وذلك بغرض حماية الدولة من هجومات النصارى[3].

ونرى أن الخليفة عبد المؤمن بن علي لم يستطع الوفاء لتعاليم المهدي بن تومرت كمال الوفاء، وبالتحديد في مجال الجباية، ولم يستطع الالتزام بالسياسة التي حددها هو نفسه من خلال رسائله، وذلك لتواضع الموارد المالية الشرعية في شؤون الجباية، ولا يمكنها تلبية حاجات ونفقات الدولة[4]، بالإضافة إلى اتساع الدولة في عهده وعهد ابنه يوسف، فصارت تمتد من برقة إلى المحيط، ومن سوسة إلى الثغر الأعلى بالأندلس[5].

لم يفرض هذا الخليفة الخراج إلى بعدما فتح تونس، لأنه كان يتأهب لفتح الأندلس، وقد اشتكى جنده من قلة الأموال، فقام بمسح أراضي دولته، وقسمها إلى ثلاثة أقسام، فأسقط الخراج عن الثلث الذي اعتبره جبالا وأنهارا وصحاريا وطرقا، أما الباقي فقد ألزم كل قبيلة بدفع خراجها، ولم يكن مقدار هذا الخراج معلوما[6].

وقد فرض ضرائب تجارية أخرى مثل: الرتبة[7]، وضريبة الصادر والوارد[8].

شكلت الغنائم مصدر دخل هام للدولتين نظرا للمعارك التي خاضتها في فتوحاتها للمغرب، أهم معركتين:

معركة الزلاتة التي قادها يوسف بن تاشفين دفاعا عن الإسلام ومسلمي الأندلس ضد النصارى، وانتصر فيها وظفر بالكثير من الغنائم، مثل: الأسلحة والخيل...، ومن كثرتها استغرق جنود المرابطين أربعة أيام في جمعها.

---

[1] محمد عبد الله عنان: دولة الإسلام في الأندلس؛ العصر الثاني، ص314.

[2] ابن عذارى: المصدر السابق، ص19.

[3] حمدي عبد المنعم حسين: النظام المالي الجبائي لدولتين المرابطية والموحدية، ص317.

[4] عبد القادر طويلب: المرجع السابق، ص90.

[5] احسن بولعسل: المرجع السابق، ص194.

[6] عز الدين أحمد موسى: الموحدون في الغرب الإسلامي تنظيماتهم ونظمهم، ص ص 284، 285.

[7] احسن بو لعسل: المرجع السابق، ص189.

[8] رزين عز الدين، مصطفى بن واز: المرجع السابق، ص221.

وفي المقابل عند الموحدين معركة الأرك التي خاضها أبو يوسف المنصور ضد الملك قشتالة ألفونسو الثامن، ويرى الدكتور علي محمد الصلابي أن استراتيجية معركة الأرك تشبه استراتيجية معركة زلاقة 479هـ، وفيها حالف النصر الموحدين يوم 9 شعبان 591هـ/8 يولية 1195م[1]، وغنموا فيه معسكر الإسبان بجميع ما فيه من المتاع والمال، واقتحموا حصن الأرك وقلعة رباح المنيعين.

خصص أمير الموحدين خمس الغنائم لبناء مسجد ضخم في إشبيلية اشتهرت منارته بارتفاعها البالغ مائتي متر[2]، ووزع باقيها على الجند، كما بنى حصنا منيعا كبيرا في مراكش لتخليد ذكرى الموقعة.

وفي أواخر كلتا الدولتين، كثرت الأزمات والحروب الداخلية، والكوارث الطبيعية، وبها ازدادت جباية الأموال والضرائب المجحفة في حق الرعية، فانتشر الفساد وتقلصت مساحة نفوذهم في المنطقة، وأدت كل هذه العوامل بتعجيل سقوطهما.

بدأت الدولة المرابطية بالانهيار أواخر عهد علي بن يوسف، نتيجة تعرض جيوشهم للهزائم المتتالية على أيدي النصارى في الأندلس، ونشوب ثورة الموحدين في المغرب، وبالإضافة إلى أن عمال المرابطين دب فيهم الفساد، وانكبوا على الملذات، وابتعدوا عن الدين وأحكامه[3]، فلا ريب أن هذه هذه الظروف أدت إلى أزمة مالية شديدة، مما ضاعفت من التزامات الدولة العسكرية، لدرجة أن علي بن يوسف منع دفع العطاء لأجناده، فرجع أكثرهم يكرون دوابهم، وأثرت حروب الدولة المرابطية مع الموحدين على توقف الزراعة، وما رافق ذلك من جدب حتى جفت الأراضي، وقلت المجابي، وكثرت الضرائب على الرعايا، وأصبحت الدولة تفوض عليهم عدد الجند الذين يصدون عدوان نصارى اسبانيا بسلاحهم ونفقاتهم[4].

لقد فرض علي بن يوسف عدة ضرائب وقبالات منها قبالات السلع التجارية، وقبالات الموانئ، وقبالات على أسواق الماشيةو الحبوب، وقبالات على الصناعات، وطلب إتاوة من مدينة فاس، مبررا أنها كانت تنعم بالخيرات بفضل المرابطين، بعد صدهم لظلم زناتة.

بعد موقعة العقاب(609هـ/1212م) بدأ يحيط الضعف والانهيار بدولة الموحدين، فقد تقلصت أراضيها في الأندلس وخسر المسلمون الكثير من المدن مثل: قرطبة، وجيان، اشبيليةة، ومرسية وغيرها.

---

[1] عادل عواد الطائي: المرجع السابق، ص436.

[2] علي محمد الصلابي: تاريخ دولتي المرابطين والموحدين في الشمال الإفريقي، ص ص 378، 379، 382.

[3] محمد عبده حتاملة: المرجع السابق، ص121.

[4] جمال أحمد طه: مدينة فاس في عصري المرابطين والموحدين (448هـ /1056م إلى 668هـ /1269م) دراسة سياسية وحضارية، 2001، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ص222.

وعند وفاة المستنصر بالله سنة 620هـ/1224م، تولى الحكم بعده عدد من أحفاد أبي يعقوب يسوف، وكان بعضهم يخلع بعد أشهر لضعفهم[1]، فانتشرت الفتن، ونزلت المجاعات بالناس، فلجأ الخلفاء وعمال الولايات إلى فرض ضرائب جديدة مخالفة للشرع[2]، إلى أن استلم الحكم أبو دبوس الواثق بالله (665-668هـ/1366-1269م)، أردا رفع المغارم، والاكتفاء بالضرائب الشرعية، كما كان الحال أول الدولة[3]، إلا أن المرينيين تمكنوا منه، وقضوا عليه ، وانتهى وجود دولة الموحدين[4].

لقد أولت الدولتان اهتماماً بالغا العملة في أوج قوتها الأولى، ولكن بتغير الأحوال السياسية والاقتصادية في البلاد بدأت العملة بالتراجع عن قدرتها الاقتصادية وقوتها الشرائية، وبدأت عملية الغش والتزوير بها، وكل هذا يتعلق أو يرتبط بظروف الدولة الداخلية والخارجية ويتبعها الأمن والاستقرار التي فرضه ووفرته الدولة، وأيضا هنا تبرز لنا عناصر التشابه والوحدة بين الدولتين[5].

ومنه نجد أن السياسة التي سارت عليها الدولتان باعتمادها أول أمرها على الشورى والانتخاب، ثم ما لبثت أن حولت الحكم إلى وراثي وملكى سياسي، اعتمد في إدارة البلاد والعباد على عوامل محددة، وهذا ما يقال عن الأمير يوسف بن ناشفين الذي غير إمارة دولة المرابطين وجعلها وراثية في عائلته إلى أن زالت دولته، وكذلك الخليفة عبد المؤمن الذي أصبح في رسائله الرسمية عن ولاية العهد، إلا أنه لم يكن له في ذلك رغبة خاصة أي جعل الخلافة أمرا وراثيا في عقبه[6].

كذلك اهتم الموحدون والمرابطين بطرق إيصال الماء إلى المزروعات بطرق هندسية رائعة تصفها الكتب الجغرافية والمؤرخين في كتبهم[7]، وتشجيعاً للزراعة أمر أبو يوسف بغرس جميع أنواع الأشجار في مراكش و أوصل الماء إليها، وكان الخليفة عبد المؤمن أول من أنشأ المسرة وهي (جنان المنارة الحالي) وكان طول البستان ثلاث أميال وفيه جميع أصناف الفواكه، وجلب إليه الماء من أغمات في جداول هندسية، وفي أعلى جيل طاف بنى رحى تتحرك بالهواء لطحن الأقوات[8].

---

[1] محمد عبد حتاملة: المرجع السابق، ص125.

[2] عز الدين أحمد موسى: الموحدون في الغرب الإسلامي تنظيماتهم ونظمهم ، ص287.

[3] صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي: المرجع السابق، ص200.

[4] محمد علي أحمد قويدر: المرجع السابق، ص141.

[5] مؤلف مجهول: حلل الموشية في ذكر أخبار المراكشية، ص 237.

[6] السائح الحسن: الحضارة الإسلامية في المغرب، طبعة الثانية، 1406ه/1986م، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص ص 191-192.

[7] السائح الحسن: المرجع نفسه، ص 196.

[8] حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلامي السياسي، الجزء 4، ص 399.

يتضح لنا أن الدولة المرابطية وتبعتها الدولة الموحدية أولت الزراعة أهمية كبيرة، وأن الذي ساعد على ذلك الاهتمام توفر الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة التي كانت ضمن نطاق دولتهم، ونلاحظ أيضا اهتمام الأمراء والخلفاء شخصيا بأمور الزراعة والري وتوفير سبل تسهيل أمور الزراعة بإيصال الماء على الأراضي الزراعية وبشتى الطرق والوسائل وهذا يعود بنظام المالي داخل الدولة.

ونجد أيضا من الواضح الجانب الصناعي للدولتين المرابطية والموحدية أظهرتا اهتماماً واضحاً بالصناعة والذي ظهر جلياً في الصناعات الكثيرة والمتعددة والمصانع المنتشرة في أرجاء الدولة سواء بالمغرب أو الأندلس، وكانت أغلب هذه الصناعات متشابه في كلا العصرين[1] .

ومن بين صناعات منها الجلد، سروج الخيل، الزرابي الجلدية الصغيرة، وكذلك صناعة سروج السفن وصناعة السفن،.. إلخ[2].

أما من ناحية التجارة هناك تجارة داخلية وخارجية، فنجد كلا الدولتين في اهتمام كبير من طرف حكامها بالتجارة والحرص على ازدهار على الصعيدين الداخلي والخارجي، كما اتخذه ولاة الأمر الإجراءات والتدابير كافة من أجل توفير الأمن والدعم لتشجيع التجارة وجلب الأموال من الصادرات والواردات ويعود هذا بفضل الرحالات التجارية[3].

كذلك لجأت الدولة المرابطية والموحدية إلى حلول لجمع الأموال عن طريق الغنائم والضرائب، ويعمل الحاكم على إقطاعها لرجال الدولة والقادة والولاة، إلا أنه يعود إلى انتزاعها ومصادرتها، منهم في أوقات حاجته إلى الأموال للقيام بعملية الجهاد، هنا يبحثون عن أي خطأ يقعون فيه لتنفيذ تلك الصادرات وانتزاع الأموال منهم وضمها إلى الخزينة الدولة[4].

أما من ناحية الاجتماعية نجد الاهتمام كلا الدولتان بالجانب العمراني خاصة البناء، فنجد الخلفاء والأمراء بالجانب البناء منها بناء منشآت العمرانية والمدارس والمساجد ...وغيرها، وأيضا نجد كل من الدولة المرابطية والموحدية حملت طابع الاجتماعي والعمراني ذو هندسة معمارية متقنة ويعود هذا إلى بيت المال.

---

[1] الناصري: المرجع السابق، الجزء2، ص 128.

[2] عبد الواحد مراكشي: وثائق المرابطين والموحدين، ص 229.

[3] بوتشيش القادري: حلقات مفقودة من تاريخ الحضارة في المغرب الإسلامي، 2006م، دار الطبعة للطباعة والنشر، بيروت لبنان، لبنان، ص 27،

[4] سالمة محمود محمد عبد القادر: المرابطون الموحدون دراسة في عناصر الوحدة والتنوع الإداري والاقتصادي، مجلة آداب الرافدين، العدد 1439،72ه/2018م، ص 368.

أما من الناحية الثقافية فقد اهتم المرابطون والموحدون لم يضعوا أمام حركة العلماء في دولتهم أية عوائق، كما سمحوا للوافدين من العلماء الإقامة في دولتهم والتمتع بكل المميزات التي يتمتع بها أهل العلم في المغرب، كما شغلوا مناصب كبرى في الدولة، وبنوا المساجد الجامعة في المغرب على نفس نمط جماع قرطبة[1].

ثانيا-أوجه الاختلاف:

لقد فرض المرابطون الجزية على أهل الذمة، وكانت مصدر دخل مهم لبيت مالهم، بالإضافة إلى ذلك أوكلوا اليهود بمهمة تحصيلها في الأندلس، وجعلوا أعمال الجباية للنصارى المقيمين في المغرب[2].

أما الموحدون لم يقيموا ذمة لأحد في دولتهم[3]، وقد أمر عبد المؤمن بن علي اليهود والنصارى أن يختاروا بين الإسلام أو الجلاء عن بلاده، مما أدى إلى هجرة عدد كبير منهم إلى بلدان أخرى، ومن أسلم منهم لم يكن إسلامه إلا ظاهرا، فقد عادوا إلى ديانتهم بعد ضعف الدولة الموحدية[4].

وقد كان تنظيم الإدارة أوضح عند الموحدين منه عند المرابطين، فقد اعتمد المرابطون على الجيش في الجباية، بينما حرص الموحدون على حماية الزرع، وحفظ الأموال في ديوان الجباية ، فيه كتاب في جميع الولاية الواحدة، يقيدون المتحصل عليه في خرائط، ويضبطونها بالشهود، ويرفعونها إلى الخليفة، فيختمها بخاتمه[5].

إن الحركة الإصلاحية التي قامت عليها دولة المرابطين بعد استقرارهم قد قامت على عدم السماح بتعدد المذاهب الدينية، التي انتشرت بشكل ملحوظ في المغرب كالخوارج والشيعة والمعتزة والحنفية والمالكية، مما جعل البلاد عرضة للفتن والخلافات المذهبية، لهذا حرص المرابطون على الاكتفاء بسياسة المذهب الواحد وهو المذهب المالكي الذي قامت عليه الدولة واتخذته أساسا في كل ما يرجعون إليه في أمور الدين والدنيا[6].

إن قوة العملة في أي دولة تعتبر قوة اقتصادية، وضعف العملة يؤدي إلى الاضطراب الاقتصادي، فالدولة المرابطية لم تلتزم بوزن الدينار الشرعي.

---

[1] محمد عادل عبد العزيز: المرجع السابق، ص ص31، 49.

[2] حسن أحمد محمود: قيام الدولة المرابطية صفحة مشرقة من تاريخ المغرب في العصور الوسطى، دون تاريخ ، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ص411.

[3] عز الدين أحمد موسى: الموحدون في الغرب الإسلامي تنظيماتهم ونظمهم، المرجع السابق، ص280.

[4] علي فليح عبد الله الصميدي: المرجع السابق، ص230.

[5] جمال أحمد طه: المرجع السابق، ص224.

[6] محمد الأمين بلغيث: الربط بين المغرب الإسلامي ودورها في عصر المرابطين والموحدين، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي تحت إشراف: عبد الحميد حاجيات، 1986م-1987م، جامعة الجزائر، ص 216،

أما العملة عند الموحدين فكانت الدينار الذهبي، وكذلك الدرهم الفضي كان له نفس وزن الدينار.

أما من الناحية الاقتصادية اهتم المرابطون بالجانب الاقتصادي، خاصة الفلاحة والزراعة والصناعة والتجارة، وفرضوا الضرائب المالية على السلع الداخلية والخارجية خلال ممارستهم للتجارة.

أما الموحدون فقد اهتموا باستصلاح الأراضي غير الصالحة للزراعة، واستعانوا ببعض الفلاحين من الأندلس، واهتموا أيضا بالجانب الاقتصادي والتجاري ، فازدادت الدولة رقيا.

أما من الناحية الصناعية اهتمت الدولة الموحدية أكثر من الدولة المرابطية بفن الزخرفة المعمارية، بعد تدهور أوضاع المرابطين جلبوا خبراء في البناء حتى يهتموا بالفن المعماري للدولة الموحدية، مما زاد من اهتمام المجتمع بالفن المعماري[1].

كذلك نجد إتباع الموحدين السياسة الشرعية في جباية الأموال فقد حدد مناطق وأوقات الجباية، بالإضافة إلى تعيين عمال عليها لتقديرها وجبايتها ومراقبتهم مراقبة دقيقة وشديدة، إذا تبث تقصيرا أو خيانة منهم على عكس المرابطين.

وأيضا نجد التعسف والشطط على الدولة المرابطية لعمال الجباية، حيث عرفوا بظلمهم وجورهم دون عقاب ولا حساب واكتسبوا خلال تلك الفترة مختلف الألقاب، حيث وصفهم ابن عبدون بأكل السحت[2]، ومنه نستنتج غياب الرقابة على الجباة لانشغال الدولة بالأمور السياسية وإهمال الجوانب الأخرى.

بينما كان غرض الجباية عند الموحدين لم ينحصر فقط في تمويل بيت المال، وإنما شمل الإنفاق على مصالح المسلمين، لهذا فقط أنفق الموحدون على مختلف الأعمال الحربية والاجتماعية والعمرانية، وقد شهدت الأعمال الاجتماعية والعمرانية خاصة حركة كبيرة لم يسبق لها مثيل، شيد فيها الموحدون عمرانا أكثر.

---

[1] صابر عبد المنعم محمد البلتاجي: مرجع سابق، 368.

[2] ابن عبدون : رسالة في الحسبة، تحقيق: ليفي بروفنسال، ضمن ثلاث رسائل أندلسية في الحسبة والمحتسب، 1955، مطبعة المعهد الفرنسي، القاهدرة، ص31.

الـــــخـــاتـــــمـــة

الخاتمـــــة:

بعد الانتهاء من انجاز هذا البحث يمكن لنا أن نوجز أهم النتائج التي توصلنا إليها، وهي كما يلي:

- أن كل من الدولتين قامت على منهج الإصلاح الديني القائم على فكرة جديدة.
- اتضح أن الدولتين كانتا تلغيان كل الضرائب السائدة قبلها في أول عهدها وتعتمدان كلية على الجبايات الشرعية وتلتزمان في تحصليها. غير أن ذلك ما يلبث أن يتلاشى وينقلب إلى جبايات إضافية مجحفة في أغلب الأحيان، وينشط العمال في تحصيلها ويرهقون بها الرعية نظرا لما تحتاجه الدولة في آخر عهدها من أموال ومداخيل إضافية حتى وإن اختلفت أسماؤها وقيمتها.
- انتهج المرابطون في فرض ضرائب غير شرعية مما زاد في مداخيل بيت المال. أما الموحدون شرعوا في جباية الأموال وإتباع أحكام الشرع لداعيتهم ابن تومرت.
- يعتبر عبد المؤمن أول من احدث الخراج في بلاد المغرب وباستحداثه للخراج أصبحت السياسة المالية أكثر تحررا.
- كانت عناصر الوحدة والتشابه والاختلاف سائدة في البحث، فيما تعلق بالنظام الاقتصادي وخاصة النظام الجبائي، فلا نكاد نرى أي تنوع أو اختلاف في أي حقل أو مجال من المجالات، فالزراعة عند المرابطين والموحدين تكاد تكون متطابقة.
- أما فيما يخص المجال الصناعي فقد اعتمدت الدولتان على ما يوجد في الأرض من ثروات واستغلالها في أرجاء المعمورة، وذلك لتوفر المواد الأولية المختلفة مع وجود اليد العاملة.
- وفيما يخص التجارة فكان اهتمام الدولتين بها كبيرا سواء كانت التجارة الداخلية أو الخارجية، وتطور التجارة في عجلة الاقتصاد راجع إلى الأمن والاستقرار والحماية للتجار وكل يصب في مصلحة الدولة، كذلك التعامل التجاري في الأسواق مع توفر الذهب والفضة واتساع عملية البيع والشراء وتبادل المنتجات.
- وبما أن النظام الجبائي له دور في تجهيز الجيش ورواتب الجند وذلك لم يكن كافيا، فبدأت الدولة تفرض المكوس والأتاوى وغير ذلك، وسكت العملة النحاسية بدلا من الذهب وهذا يعود إلى ازدياد حاجة الدولة إلى الأموال بسبب سوء الوضع الداخلي.

الـــملاحـــــق

ملحق رقم (01):

خريطة معركة الزلاقة

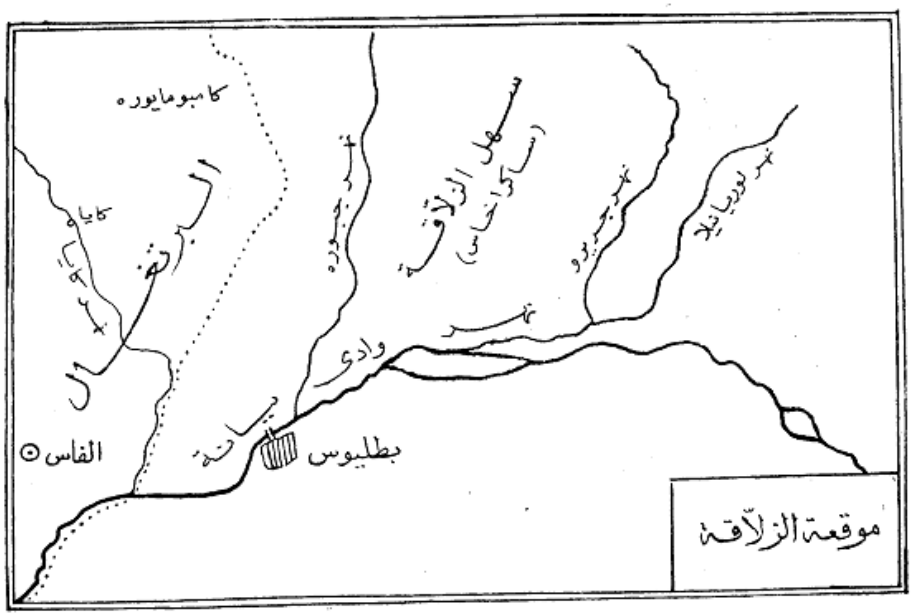

محمد عبد الله عنان: دول الإسلام في الأندلس العصر الثاني: دول الطوائف من قيامها حتى الفتح المرابطي، ص327.

ملحق رقم (2):

خريطة الدولة المرابطية عقب افتتاح الأندلس

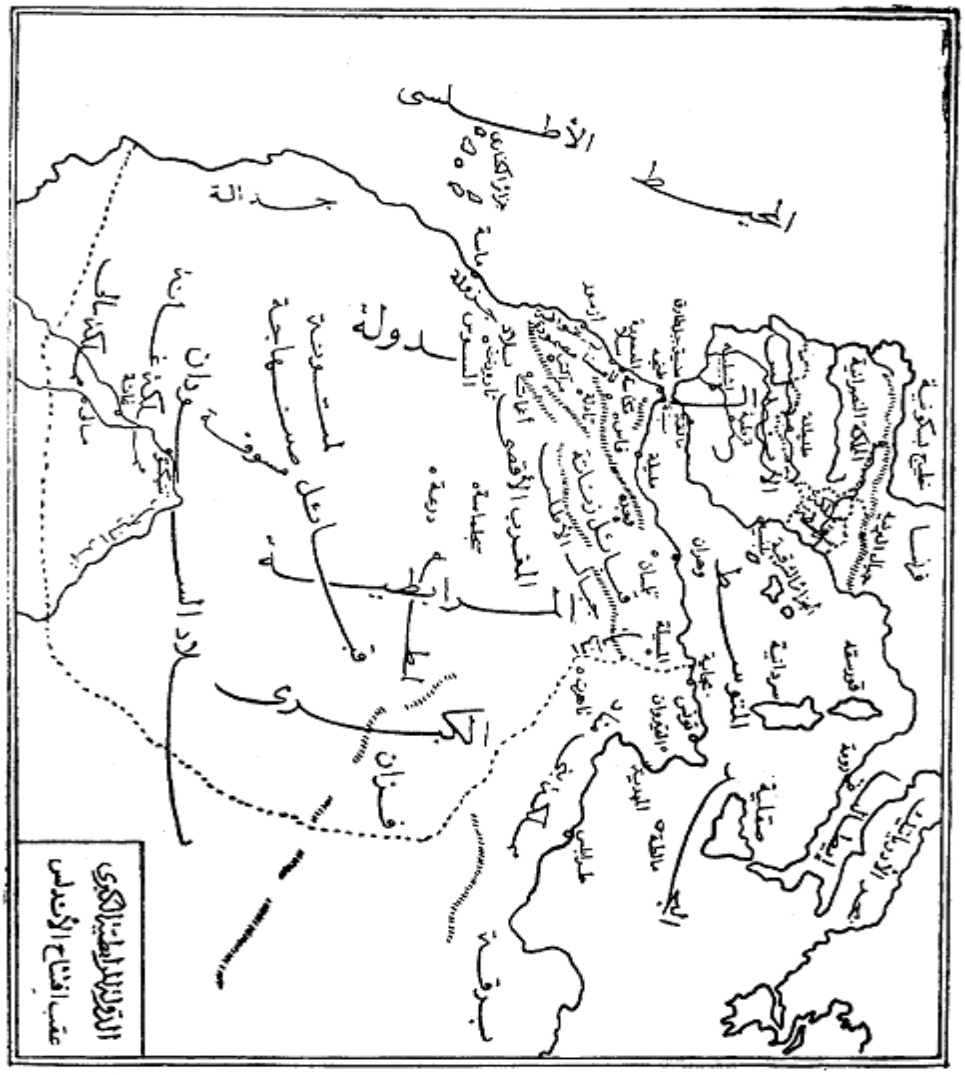

محمد عبد الله عنان: دول الإسلام في الأندلس العصر الثاني: دول الطوائف من قيامها حتى الفتح المرابطي، ص367.

ملحق رقم (03):

مراكز استيطان المسيحيين في المغرب
والأندلس في عصر المرابطين

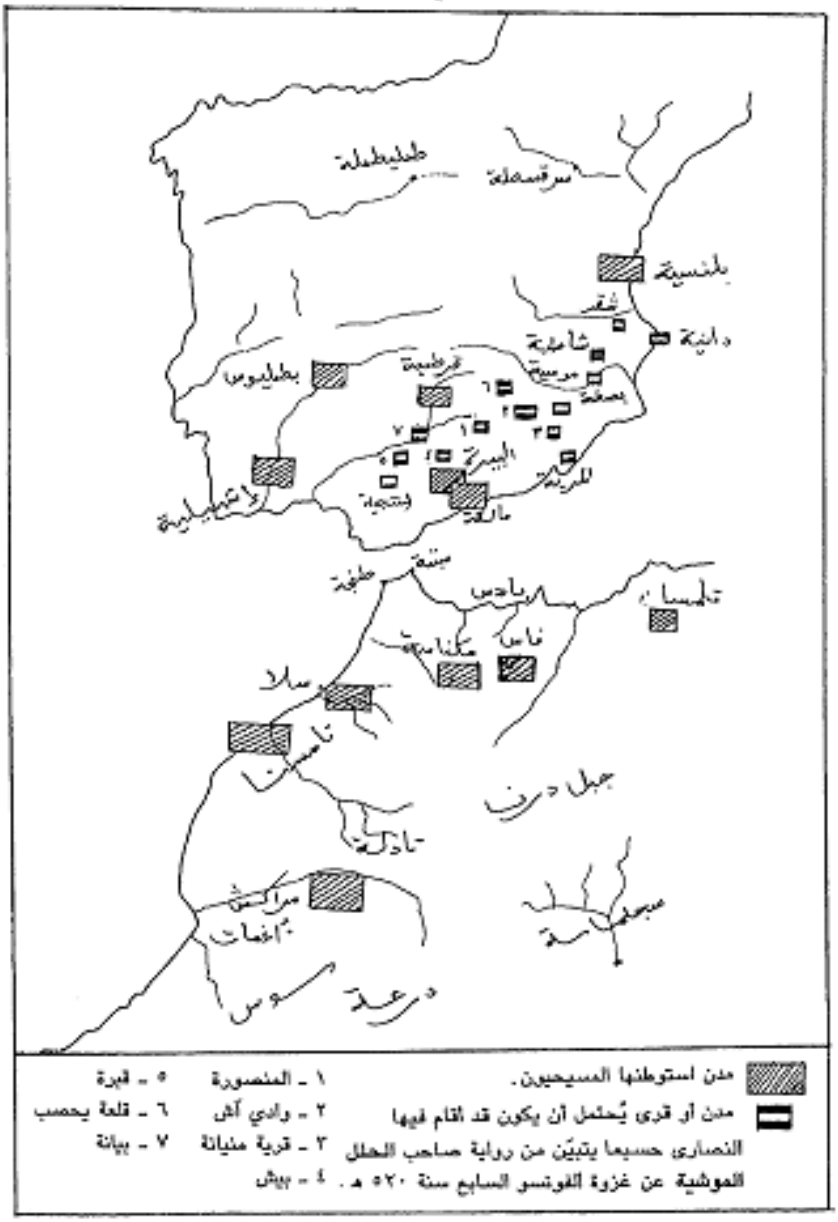

إبراهيم القادري بوتشيش: مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، ص254.

ملحق رقم (4):

مؤسسات الإدارة المالية الموحدية

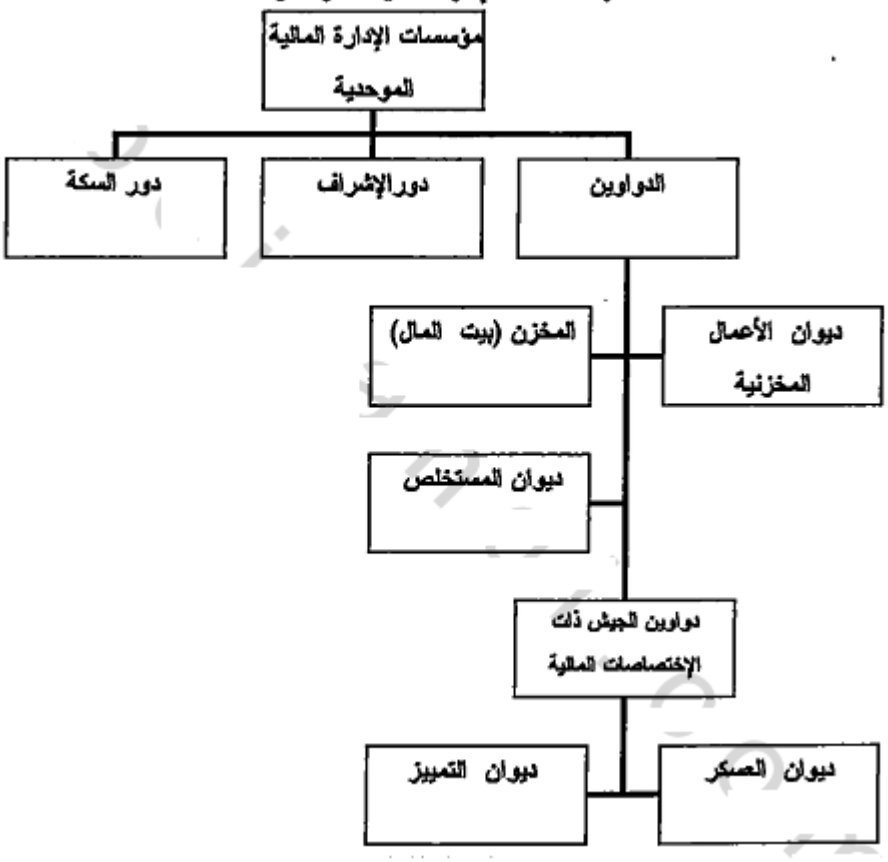

صابر عبد المنعم البلتاجي: المرجع السابق، ص483.

ملحق رقم (5):

نماذج العملة المرابطية:

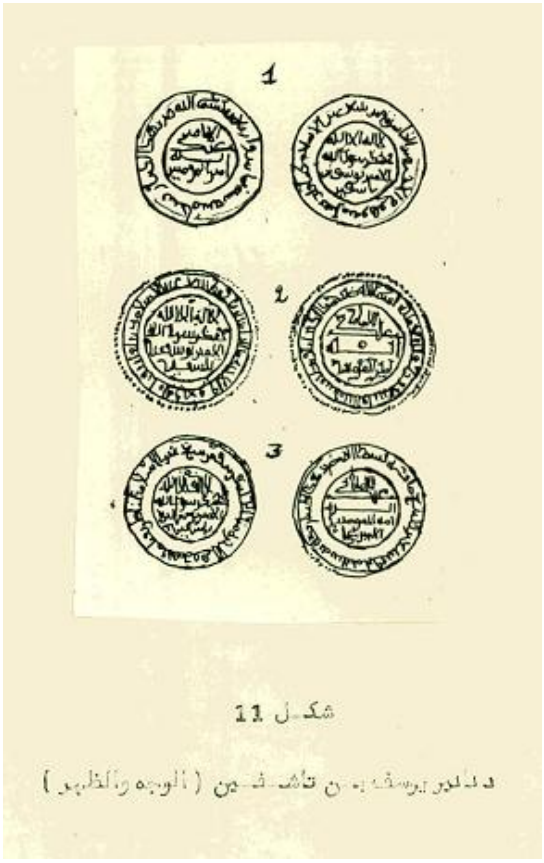

شكل 11

دينار يوسف بن تاشفين (الوجه والظهر)

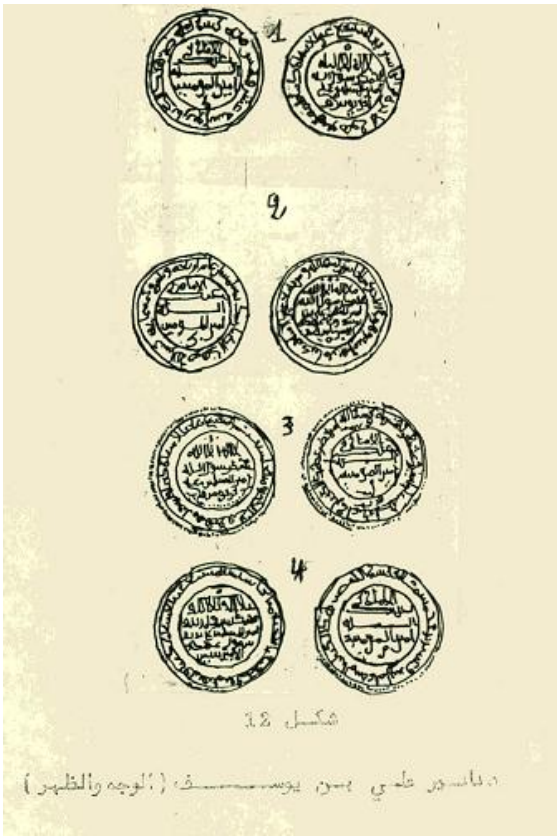

شكل 12

دينار علي بن يوسف (الوجه والظهر)

صالح بن قربة: المرجع السابق، ص ص 468، 478.

ملحق رقم (6):

نماذج العملة الموحدية:

الملحق (1): نماذج من الدّراهم الموحدية المربّعة الفضّية[157]

الملحق (2): نماذج من الدّنانير الموحدية الذّهبية[158]

فاطمة فيلالي: المرجع السابق، ص 185

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

أولا: المصادر:

1.ابن أبي زرع، أبو حسن علي بن عبد الله الفاسي (حي سنة 726هـ): الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، 1972م، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، المغرب.

2.ابن الزيات، أبي يعقوب يوسف بن يحيى (توفي617هـ): التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي، طبعة2، 1997م، تحقيق: أحمد التوفيق، منشورات كلية الآداب، الرباط، المغرب.

3. ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الحضرمي (توفي808هـ): مقدمة ابن خلدون، م2001، تحقيق: خليل شحادة، سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.جزء1،جزء6.

4.ابن صاحب الصلاة عبد الملك(توفي594هـ): المن بالإمامة تاريخ بلاد المغرب والأندلس في عهد الموحدين، طبعة3، دون تاريخ، تحقيق: عبد الهادي التازي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

5.ابن عبدون، محمد بن أحمد التجيبي (حي في القرن 6هـ) : رسالة في الحسبة، تحقيق: ليفي بروفنسال، ضمن ثلاث رسائل أندلسية في الحسبة والمحتسب، 1955م، مطبعة المعهد الفرنسي، القاهدرة.

6.ابن عذارى، أبو العباس أحمد بن محمد المراكشي (حي سنة 712هـ): البيان المغرب في اختصار ملوك الأندلس والمغرب، جزء3، 2013م، تحقيق: بشار عواد معروف، ومحمود بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، تونس.

7. ابن غازي المكناسي، أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن غازي العثماني: الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون، تحقيق: عبد الوهاب ابن منصور، طبعة2، 1408ه-1988م، الطبعة الملكية، الرباط.

8. ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم الإفريقي (توفي711هـ): لسان العرب، جزء9، تحقيق: عبد الله علي كبير، وآخرون، دار المعارف، القاهرة، مصر.

9. أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، بن حبيب بن سعد بن حبتة الأنصاري (182هـ): كتاب الخراج، 1979م، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

10. البيذق، أبو بكر بن علي الصنهاجي (توفي55هـ): المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين، 1971م، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، المغرب.

11. الحموي، شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله (توفي 626ه): معجم البلدان، ج1، 1988م، دار صادر ، بيروت، لبنان.

12. الحميري، أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم (توفي727هـ): الروض المعطار في خير الأقطار، ط2، 1984، تحقيق: إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت.

13. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (توفي748هـ): سير الأعلام النبلاء، ج1، 2004، تحقيق: حسان عبد المنان، بيت الأفكار الدولية، لبنان.

14. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر: مختار الصحاح، 1986، إخراج: دائرة المعاجم في مكتبة لبنان، بيروت، لبنان.

15. الزركشي، أبي عبد الله محمد بن إبراهيم (حي سنة 894هـ): تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، طبعة2 ، 1966م، تحقيق محمد ماضور، المكتبة العتيقة، تونس.

16. عبد الواحد المراكشي، أبو محمد بن علي التميمي (توفي647هـ): المعجب في تلخيص أخبار المغرب، 1949م، تحقيق: محمد سعيد العريان، ومحمد العربي العلمي، مطبعة الاستقامة، القاهرة، مصر.

17. ـــــــــــــ: وثائق المرابطين والموحدين، تحقيق: حسين مؤنس، 1997م، مكتبة الثقافة الدينية، شارع بورسعيد، مصر.

18. الكاملي منصور بن بعرة الذهبي: كتاب كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية، تحقيق: عبد الرحمن فهمي، 1950م، القاهرة.

19. مالك بن أنس، أبي عبيد الله مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري المدني (توفي179هـ): الموطأ ،طبعة2، رواية يحي بن يحي الليثي الأندلسي، المجلد1، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، 1997م، بيروت، لبنان.

20. الماوردي، أبو حسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي (توفي450هـ): الأحكام السلطانة والولايات الدينية، 1989م، تحقيق: أحمد مبارك البغدداي، مكتبة دار ابن قتيبة، الكويت.

21. المحلي جلال الدين محمد بن أحمد، والسيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تفسير الجلالين، دون تاريخ، دار الكتب العلمية، بيروت.

22. المطرزي، أبي الفتح ناصر الدين (توفي61هـ): المغرب في ترتيب المعرب، 1979م، تحقيق: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، الناشر مكتبة أسامة بن زيد، حلب، سورية.

23. مؤلف مجهول(حي سنة 587هـ): كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، دون تاريخ، تحقيق: سعد زغلول عبد الحميد، مشروع النشر المشترك.

24. مؤلف مجهول(حي سنة 783هـ): الحلل الموشيه في ذكر الأخبار المراكشية، 1979م، تحقيق: سهيل زكار، وعبد القادرزمان، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب.

25. مؤلف مجهول: مجموع الرسائل الموحدية من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية،1941م، جزء10،اعتنى بها ليفي بروفصال، المطبعة الاقتصادية، الرباط، المغرب.

26. الونشريسي، أبو عباس احمد بن يحي(توفي914هـ): المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي علماء افريقية والأندلس والمغرب، 1990م، الجزء الثاني، تحقيق: محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

ثانيا: المراجع:

1) الكتب:

1. إبراهيم حسن حسن: تاريخ الإسلام-السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، الجزء الأول، الطبعة 14، سنة 1417ه-1997م. نشر هذا الكتاب بالاشتراك مع مكتبة النهضة المصرية، دار الجيل-بيروت، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،

2. أبو لعسل احسن: الضرائب في المغرب الإسلامي منذ عهد الولاة حتى سقوط الموحدين96-668هـ/ 715- 1269م، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر.

3. أدهم علي: المعتمد بن عباد، دون تاريخ ، مكتبة مصر، الإسكندرية.

4. البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: النظم والمعاملان المالية في المغرب عصر دولة الموحدين (563-668هـ/1130-1629م)، دون تاريخ، مكتبة الثقافة الدينية.

5. جمعة علي محمد: المكايل والموازين الشرعية، طبعة2، 2001م، القدس للإعلان والنشر والتسويق، القاهرة، مصر.

6. حركات إبراهيم: المغرب عبر التاريخ، المجلد الثاني، دون سنة، دار النشر الحديثة، الدار البيضاء.

7. الحسن السائح: الحضارة الإسلامية في المغرب، طبعة الثانية، 1406ه/1986م، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

8. حسين حمدي عبد المنعم محمد: التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس في عصر المرابطين، 1997، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

9. حماد نزيه: قضايا فقهية معاصرة في المال والاقتصاد، 2001م ،دار الشامية ، بيروت

10. خلاف عبد الوهاب بك: السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية في الشؤون الدستورية والخارجية المالية، 1350ه، المطبعة السلفية–ومكتبتها القاهرة.

11. خليفة حامد محمد: يوسف بن تاشفين موحد المغرب وقائد المرابطين ومنقذ الأندلس من الصلبيين(400–500هـ/1009–1106م)، 2003، دار القلم، دمشق، سوريا.

12. دندش عصمت عبد اللطيف: دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب إفريقيا 430– 515هـ – 1038م 1121م، 1988، نشر وتحقيق رسائل أبي بكر بن العربي، دار الغرب الإسلامي، لبنان ، بيروت.

13. دوزي رينهارت: تكملة المعاجم العربية، 1980، تر: محمد سليم النعيمي، دار الرشيد للنشر، العرق.

14. الرفاعي أنور: النظم الإسلامية، دار الفكر، دمشق، 1973.

15. الريس محمد ضياء الدين: الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، ط3، دار المعارف، مصر، 1969م.

16. زغلول سعد عبد الحميد: تاريخ المغرب العربي، المرابطون: صنهاجة الصحراء الملثمور في المغرب والسودان والأندلس، جزء4، 1990م، منشأة معارف، الإسكندرية، مصر.

17. زيدان عبد الكريم: أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام، 1982م، مكتبة القدس، العراق، بغداد.

18. سالم السيد عبد العزيز: تاريخ المغرب في العصر الإسلامي، الطبعة2، دون تاريخ، الناشر شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.

19. السرحاني راغب: قصة الأندلس، جزء2 ،2010م، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر.

20. الشرباصي أحمد: المعجم الاقتصادي الإسلامي، 1981م، دار الجيل.

21. الصلابي علي محمد: الجوهر الثمين بمعرفة دولة المرابطين، 2003م، دار التوزيع والنشر الإسلامي، القاهرة، مصر.

22. ــــــــــــــــ: تاريخ الدولتين المرابطين والموحدين في الشمال الإفريقي، طبعة3، 2009م، دار المعرفة ، بيروت، لبنان.

23. الصميدي علي فليح عبد الله: أهل الذمة في المغرب الأقصى من الفتح الإسلامي على نهاية دولة الموحدين، 2013م، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

24. طه جمال أحمد: مدينة فاس في عصري المرابطين والموحدين (448هـ /1056م إلى 668هـ /1269م) دراسة سياسية وحضارية، 2001م، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.

25. عبد العزيز محمد عادل: التربية الإسلامية في المغرب (أصولها المشرقية وتأثيراتها الأندلسية)، 1987م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

26. عبد الله عبد العزيز: معلمة الفقه المالكي، دون تاريخ ، دار الغرب الإسلامي.

27. العزاوي عبد الرحمان حسن: تاريخ المغرب العربي في العصر الإسلامي، 1432ه-2011م، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

28. علي حسن حسن: الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس عصر المرابطين والموحدين، 1980م، مكتبة الخزناجي، مصر.

29. عمارة محمد: قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، 1993م، دار الشرق، بيروت، القاهرة.

30. عنان محمد عبد الله: دولة الإسلام في الأندلس، دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي، طبعة4، 1997م، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

31. القادري إبراهيم بوتشيش: مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، دون تاريخ ، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

32. ــــــــــــــــ: حلقات مفقودة من تاريخ الحضارة في المغرب الإسلامي، 2006م، دار الطبعة للطباعة والنشر، بيروت لبنان.

33. القبلي محمد: تاريخ المغرب تحيين وتركيب، 2011م، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط.

34. القحطاني سعيد بن علي بن وهف: الزكاة في الإسلام في ضوء الكتاب والسنة، ط3، 2010، القصب، السعودية.

35. قلعدي محمد رواس: معجم لغة الفقهاء،1996م، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

36. قويدر محمد علي أحمد: التاجرة الداخلية في المغرب الأقصى في عصر الموحدين(541-668هـ/ 1145-1269م)، دون تاريخ ، مكتبة الثقافة الدينية.

37. محمود حسن أحمد: قيام الدولة المرابطية صفحة مشرقة من تاريخ المغرب في العصور الوسطى، دون تاريخ ، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

38. مرعي خلف الله ابتسام: العلاقات بين الخلافة الموحدية والمشرق الإسلامي (564-936هـ/1120-1985م)، 1985م، دار المعارف.

39. المريني أحمد عبد العزيز: الموارد المالية في الإسلام،1994م، الناشر ذات السلاسل، الكويت.

40. موسى عز الدين أحمد: النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس هجري، 1983م، دار الشروق، بيروت، القاهرة.

41. ـــــــــــــــ: الموحدون في الغرب الإسلامي تنظيماتهم ونظمهم، دون تاريخ ، دار الغرب الإسلامي.

42. الناصري أبو العباس أحمد: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، جزء2، 1954م، تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري، مطبعة دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب.

2) الرسائل الجامعية:

1. بلغيث محمد الأمين: الربط بين المغرب الإسلامي ودورها في عصر المرابطين والموحدين، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي، تحت إشراف: عبد الحميد حاجيات، 1986م-1987م، جامعة الجزائر.

2. بن الذيب عيسى: المغرب والأندلس في عصر المرابطين دراسة اجتماعية واقتصادية 480هـ-540هـ/1056م-1145م، أطروحة دكتوراء في التاريخ الوسيط، إشراف: أحمد شريفي،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008-2009م.

3. بن قربة صالح: المسكوكات المغربية من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة بني حماد، أطروحة دكتوراء، إشراف الدكتور رشيد بورويبة، الدور الثالث في الإنارة الإسلامية، جامعة الجزائر معهد العلوم الاجتماعية، دائرة الدراسات التاريخية والآثار، الجزائر، سنة الجامعية 1983/82م

4.البياني بان علي محمد: النشاط التجاري في المغرب الأقصى خلال القرن(3-5ه/9-11م) رسالة ماجستير آداب في تاريخ المغرب الإسلامي تحت إشراف: صباح إبراهيم الشيخلي، كلية التربية للبنات قسم التاريخ، جامعة بغداد، سنة جامعة 2004م.

5.طويلب عبد القادر: الضرائب والمكوس ببلاد لمغرب الإسلامي في عهد الموحدين والدويلات من القرن 6هـ إلى القرن9هـ (12-15م)،أطروحة دكتوراء، إشراف: أحمد الحميدي، تخصص التاريخ والحضارة الإسلامية، قسم الحضارة الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2020-2021.

6.طويلب عبد القادر: النظام الجبائي المالي عند المرابطين والموحدين، دراسة تحليلية للقبالات بلاد المغرب والأندلس، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، إشراف: أحمد شريفي، تخصص الحضارة الإسلامية، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الإسلامية، قسم اللغة والحضارة الإسلامية، (2011-2012م).

7.كربوع مسعود: النظام المالي للدويلات الإسلامية بالمغرب الإسلامي (من القرن الثاني إلى التاسع هجري)، أطروحة لنيل درجة دكتوراه علوم في التاريخ الوسيط، إشراف: مسعود مزهري، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1، (2017-2018).

8.كربوع مسعود: النوازل النقود والمكاييل والموازين في كتاب المعيار للونشريسي، مذكرة ماجستير في التاريخ الوسيط، إشراف: رشيد باقة، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية والإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2012-2013م.

9.اليملولي رشيد:الضرائب في الغرب الإسلامي وأثرها في التاريخ السياسي (441هـ-868هـ/ 1049م-1464م)،أطروحة دكتوراء، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للغرب الإسلامي الوسيط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة المولى إسماعيل، مكناس، الرباط،2010-2011.

3) المجلات:

1.البشير غانية: الضرائب غير الشرعية في دولتي المرابطين والموحدين وأثرها على علاقاتهما مع الرعية،العدد8، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، مجلة دورية محكمة، دون تاريخ.

2.الجناحي الحبيب: المجتمع العربي الإسلامي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، 2005م، سلسلة عالم المعرفة ،العدد 319، مطابع السياسية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

3.حمزة عبد الصمد: النظام المالي لدولتي المرابطين والموحدين في المغرب الإسلامي ،مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، العدد 6، ديسمبر 2012م

4.رزين عز الدين ، بن واز ومصطفى: موارد بيت المال ومصارفها خلال العصر الموحدي (543-558هـ/1148-1268م)، مجلة عصور الجديدة مصنف ج، المجلد 11، العدد2، 2جوان2021م.

5.الطائي عادل عواد: الصنوف والخدمات في جيش دولة المرابطين (430-539هـ/1038-1144م) في المصادر والمراجع العربية، العدد 19، العراق، 2012، الموصل، العراق.

6.طوليب عبد القادر:النظام المالي الجبائي في الدولة الموحدية وأثره عليها: قبالات نموذجا، المجلد7، العدد25، مؤسسة كان للدراسات والترجمة والنشر، مصر،30-09-2014.

7.عبد الجبار صديقي: التحولات الاجتماعية والاقتصادية في المغرب الإسلامي خلل مرحلة اضمحلال الدولة الموحدية، مجلة دراسات، المركز الجامعي نور البشير، البيض، جوان 2016.

8.عبد القادر سالمة محمود محمد: المرابطون الموحدون دراسة في عناصر الوحدة والتنوع الإداري والاقتصادي، مجلة آداب الرافدين، العدد 1439،72ه/2018م.

9.العتيري نضال خليفة أحمد ، و حديدة عبد النبي علي عبد الحفيظ: النظام المالي في عهد الدولة الموحدية (543هـ -1148م/ 668هـ-1269م)، مجلة كلية الآداب، الجزء الأول، العدد 29، جوان 2022.

10.عشي علي: الموارد المالية عند الموحدين وانعكاساتها على المجتمع والدولة (514-668هـ/1120-1269م)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 14، العدد1، 2021/4/1.

11.فيلالي فاطمة: النقود الموحدية دراسة في الأنواع والقيمة ،مجلة العصور الجديدة، المجلد10، العدد1، مارس2020.

4) الملتقيات:

1. نعمون وهاب، عناني ساسية: مداخلة بعنوان: دور الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة، في الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، يومي 03 و04 ديسمبر2012م.

الملخص:

لقد قام النظام الجبائي في الدولتين المرابطية والموحدية على أساس حركة إصلاحية، وألغا كل من عبد الله ياسين ومحمد بن توموت الضرائب التي كانت سائدة في دولتهم ، باعتبار أن مصدرها غير شرعي، واكتفوا بالأموال فيما ينص عليه الدين الإسلامي. وبعد توسع نقود كلتا الدولتين في الأندلس والمغرب فطلب عليهم فرض ضرائب أخرى من أجل الجيش أو حماية أراضيهم، فانعكست سياستهم الجبائية على الحياة العامة فعند فرضهم الضرائب غير شرعية، انتشر الفساد وفقر مما أدى إلى استياء الرعية و نشوب ثورات الداخلية فعجل ذلك بسقوط الدولتين.

الكلمات المفتاحية: الجباية، المرابطين، الموحدين.

Summary :

The tax system in the Almoravid and Almohad states was based on a reform movement, and Abdullah Yassin and Muhammad bin Tumut abolished the taxes that were prevalent in their state, considering that their source was illegal, and they were satisfied with the money as stipulated in the Islamic religion. After the expansion of the money of both countries in Andalusia and Morocco, they were asked to impose other taxes for the sake of the army or the protection of their lands, so their tax policy was reflected in public life.

Keywords: collection, Almoravids, Almohads.